

«رأية سوداء»:
حول قصف البيوت
السكنية في غزة!

صفحة (٧) ة

الرواية الشرقية الجديدة:
تأسيس هوية
إسرائيلية جديدة ونزع
شرعية الصهيونية

صفحة (٦) ة

المنتهد

الثلاثاء ٢٠١٥/٣/١٥م الموافق ١٩ جمادى الأولى ١٤٣٦هـ العدد ٣٥٣ السنة الثالثة عشرة

الاسرائيلي
المنتهد

ملحق نصف شهري يصدر عن



مطار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

قبل أسبوع من الانتخابات العامة:

ريفلين ينوي العمل على تشكيل «حكومة وحدة وطنية» تعمل على تغيير النظام الانتخابي

نتنياهو هو: في الظروف الإقليمية الحالية لن تكون هناك انسحابات ولا تنازلات

«المنتهد» أفادت القناة الثانية للتلفزيون الإسرائيلي أن رئيس الدولة الإسرائيلية رؤوفين ريفلين أكد خلال أحاديث وراء أبواب مغلقة أنه في حال عدم تحقيق أي من الأحزاب المتنافسة في الانتخابات العامة التي ستجري يوم الثلاثاء المقبل (١٧ آذار) فوراً وواضحاً فإنه ينوي العمل على تشكيل «حكومة وحدة وطنية» على أن تكون المهمة الرئيسية لهذه الحكومة هي تغيير النظام الانتخابي في إسرائيل.

وأضاف ريفلين أنه يجب تفادي الوضع غير المستقر سياسياً الذي تجري فيه انتخابات جديدة كل عامين تقريباً.

وعلى صعيد آخر التطورات التي شهدتها الحملة الانتخابية الإسرائيلية نشير إلى ما يلي:

أصدر مكتب الحملة الانتخابية لحزب الليكود مساء أول من أمس الأحد بياناً جاء فيه أن رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو يعتقد أن الخطاب الذي ألقاه في جامعة بار-إيلان في حزيران ٢٠٠٩ وأعلن فيه استعداده لقبول «دولة فلسطينية منزوعة السلاح تعترف بالدولة اليهودية» لم يعد مناسباً للواقع الحالي في الشرق الأوسط.

لكن بعد مرور بضع ساعات على البيان أصدر ديوان رئيس الحكومة تكذيباً جاء فيه أن «نتنياهو لم يقل إن خطاب بار-إيلان أصبح لاغياً».

لكن على الرغم من ذلك جاء في البيان «لقد أوضح نتنياهو منذ سنوات أنه في الظروف الحالية في الشرق الأوسط، فإن أي أرض سيجري الانسحاب منها ستسيطر عليها أطراف إسلامية متشددة مثلما ما جرى في غزة وجنوب لبنان، وهذا ما سيؤدي بالتأكيد أيضاً في ضوء التحالف بين السلطة الفلسطينية وحماس، التنظيم الإرهابي».

ويأتي هذا رداً على الوثيقة السرية التي نشرها الصحافي ناحوم برنيتاغ في صحيفة «يديעות أحرونوت» (يوم ٢٠١٥/٣/٦) والتي كتبت العام ٢٠١٣ في أثناء الولاية الثانية لنتنياهو وحملت عنوان «اقتراح وثيقة مبادئ بشأن الوضع الدائم». وقد تضمنت هذه الوثيقة أهم نقاط المفاوضات السرية التي دارت بين الممثل الشخصي لرئيس الحكومة المحامي إسحاق مولوخ وحسين آغا الممثل الرسمي لرئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، وكشفت من بين أمور أخرى استعداد نتنياهو للانسحاب إلى حدود ١٩٦٧ مع تبادل للأراضي، وعن حل متفق عليه بشأن تقسيم مدينة القدس، وحق العودة، وغور الأردن.

وعلق وزير الخارجية زعيم حزب «إسرائيل بيتنا» أيفيدور لييرمان على وثيقة التنازلات التي نشرتها صحيفة «يديעות أحرونوت» فقال إن «هذه الوثيقة لا كانت



الانتخابات الاسرائيلي: المشهد مركب.

طرحت على الحكومة الإسرائيلية، لكان حزب إسرائيل بيتنا وقف ضدها بقوة، إنها تكرار للأخطاء التي ارتكبت خلال خطة الانفصال عن غزة، وهي لا تشكل حلاً للمشكلات الصعبة التي تواجهها إسرائيل، ولا تضع حداً لحكم حماس الإرهابي في غزة ولا لمشكلة العرب في إسرائيل. ومثل هذا الاتفاق مع الفلسطينيين يستند فقط إلى أبو مازن الذي ثبت أنه ليس محاوراً جدياً.

وتابع ليبرمان: «فقط اتفاق إقليمي يمكن أن يحل جميع هذه المشكلات، ويحقق التطبيع الكامل لعلاقات إسرائيل مع الدول العربية المعتدلة، إن إسقاط حكم حماس وتبادل أراضٍ مع تبادل للسكان من العرب في إسرائيل هو الذي يمكن أن يحقق الأمن والهدوء لإسرائيل».

وواصل ليبرمان هجومه على جهات فلسطينية في الداخل لا تدين بالولاء لدولة إسرائيل.

وقالت القناة العاشرة للتلفزيون الإسرائيلي، مساء أول من أمس الأحد، إن ديرمر قدم إلى بلير، خلال اجتماع بينهما قبل عدة سنوات، «وثيقة نوايا» جاء فيها أن مساحة الدولة الفلسطينية عندما تقوم ستكون مطابقة للمنطقة التي احتلتها إسرائيل في العام ١٩٦٧.

وأضافت القناة التلفزيونية الإسرائيلية أن الوثيقة تتعلق بالفترة التي سبقت بدء المفاوضات المباشرة بين نتنياهو والرئيس الفلسطيني محمود عباس (أبو مازن).

وقالت القناة إن هذا التعهد يتناقض مع التصريحات العلنية التي يطلقها نتنياهو، وبينها رفضه المطلق للانسحاب من القدس الشرقية وعودة اللاجئين.

وأشارت القناة إلى أن هذه الوثيقة التي وقع عليها ديرمر موجودة ضمن وثائق وزير الخارجية الأميركي، جون كيري، والتي تعتبرها الولايات المتحدة الوثائق الرسمية لعملية السلام، لأن هذه الوثائق كتبت ووقعت بتنسيق كامل مع إسرائيل.

وعقب ديرمر على تقرير القناة العاشرة بالقول إنه «بخلاف مطلق اللادعاء (في تقرير القناة)، فإنه لم يتم الاتفاق على أي انسحاب في أية مرحلة»، رغم ذلك أضاف أنه في هذه الحالة (أي في هذه الوثيقة) جرت محاولة لتحريك المفاوضات التي تستند إلى مبادئ المجتمع الدولي، فيما تحتفظ إسرائيل بحقها في التحفظ من مواضيع ليست مقبولة عليها.

من ناحية أخرى شارك عشرات الآلاف من المتظاهرين مساء السبت في مهرجان أقيم في ساحة رابين في تل أبيب رافعين شعار «إسرائيل تريد التغيير».

ونكرت مصادر إسرائيلية رسمية أن عدد المشاركين في الاحتفال راح بين ٢٥ و ٣٠ ألف شخص، في حين ذكر منظمو المهرجان أن العدد تجاوز ٥٠ ألف شخص.

وفي هذه المناسبة ألقى عدد من الشخصيات كلمات بينهم رئيس الموساد السابق ميئر داغان، ومما قاله: «نستحق زعامة لا تمتحن التخويف. إن إسرائيل محاطة بالأعداء، لكن هؤلاء لا يخيفونني بل أخاف من قيادتنا. أخاف من عدم التصميم والتردد والجمود. وأكثر ما أخافه أزمة زعامة».

وأضاف: «نتنياهو يتولى منصب رئيس الحكومة منذ ست سنوات، وخلال هذه الفترة لم يقم بأي خطوة حقيقية لتغيير المنطقة أو من أجل مستقبل أفضل». وتابع: «إن البرنامج النووي الإيراني هو بالفعل خطر حقيقي، ولا أحد في الولايات المتحدة يجادل في ذلك، ويجب معالجة هذه المشكلة بتعقل ومشاركة حلفائنا في هذه المهمة وليس بالتشاور دولة فلسطينية أم لا كما أنها ستقرر كيف ستبدو جديداً، ومنذ زمن بعيد لم تعد المسألة مسألة يمين أو يسار، بل هي مسألة نهج وافق رؤياً مختلفة».

مقابلة خاصة مع المدير العام الأسبق لوزارة الخارجية الإسرائيلية

الدكتور ألون ليئيل لـ «المنتهد»: «تسريب «مسودة اتفاق السلام» أعاد الموضوع الفلسطيني إلى أجندة انتخابات الكنيست

كتب بلال ضاهر:

أثار قيام صحيفة «يديעות أحرونوت»، يوم الجمعة الماضي، بنشر تقرير عن «مسودة اتفاق سلام بين إسرائيل والفلسطينيين»، حرجاً كبيراً لرئيس حكومة إسرائيل، بنيامين نتنياهو، المعروف بتصريحاته المتعنتة ضد الفلسطينيين ورفضه التقدم في المفاوضات التي جرت قبل سنوات، لكن المسودة المسربة أدت إلى هجوم قادة اليمين على نتنياهو لكونها تضمنت موافقة على انسحاب إسرائيل من كافة الأراضي المحتلة العام ١٩٦٧، مع تبادل أراضٍ بحجم ضئيل ونسبة ١٠٠٩، وإقامة دولة فلسطينية وحل قضيتي اللاجئين والقدس.

وجاء هذا التسريب في توقيت بالغ الحساسية، قبل عشرة أيام تقريباً من انتخابات الكنيست التي ستجري يوم الثلاثاء المقبل، وفي الوقت الذي لا ينجح فيه نتنياهو وحزب الليكود في رفع قوتها في الاستطلاعات وتفوق «المعسكر الصهيوني» على الليكود، الأمر الذي دفع نتنياهو إلى الإعلان أول من أمس، عن تنصله من خطاب بار إيلان، الذي ألقاه في العام ٢٠٠٩، وعبر فيه عن موافقته على «قيام دولة فلسطينية تعترف بإسرائيل كدولة يهودية».

والملاحظ في المعركة الانتخابية الإسرائيلية الحالية أن نتنياهو، وكذلك «المعسكر الصهيوني» ورئيسه إسحاق هرتسوغ، عملاً على تغيير الموضوع الفلسطيني وحل الصراع عن أجندة الانتخابات، في مقابل تركيز نتنياهو على البرنامج النووي الإيراني والتخويف من أنه برنامج عسكري يهدف إلى صنع سلاح نووي، بينما ركز هرتسوغ على القضايا الاجتماعية، وخصوصاً أزمة السكن وارتفاع أسعار الشقق بشكل مبالغ فيه، وهما موضوعان محل إجماع لدى الجمهور اليهودي في إسرائيل، في الوقت الذي لا يوجد فيه

إجماع أبداً بين الإسرائيليين حول الموضوع الفلسطيني. حول موضوع الانتخابات العامة للكنيست ومواقف الحزبين الكبيرين، الليكود و«المعسكر الصهيوني»، من الموضوع الفلسطيني، أجرى «المنتهد الإسرائيلي» مقابلة خاصة مع المدير العام الأسبق لوزارة الخارجية الإسرائيلية والسفير السابق في جنوب إفريقيا وتركيا، الدكتور ألون ليئيل.

«المنتهد الإسرائيلي»: كيف تنظر إلى الوثائق المسربة التي نشرت في الصحافة الإسرائيلية في الأيام الماضية، وتحدثت كما لو أن نتنياهو وافق على انسحاب إلى حدود العام ١٩٦٧ وعلى تسوية معينة في القدس وقضية اللاجئين؟ ليئيل: «أرى بذلك أنه نشر يميز عشية الانتخابات للكنيست، وتوجد هنا محاولة من جانب أحد ما، وحتى أنه ربما هذه محاولة من جانب الأميركيين، للمس بنتنياهو عشية الانتخابات، باعتبار أن نشرها كهذا سيجعل ناخبين يتعدون عن حزب الليكود، ويصوتون لأحزاب يمينية أخرى. وعندما أنظر إلى الأمور بشكل موضوعي، فإننا نعرف تقريباً ما الذي حدث في المحادثات التي أجراها وزير الخارجية الأميركي، جون كيري، ورغم أننا نعرف بشكل أقل عن قناة المفاوضات الخلفية التي أجراها مبعوث نتنياهو، يتسحاق مولوخ، لكننا نعرف كيف انتهت المحادثات، فهي لم تنته بتحقيق شيء، وإنما انتهت بتحطم، ونتائج المحادثات التي أجراها كيري انتهت بفقدان مطلق للثقة بين طرفي المحادثات، وهذا يعني أن وثيقة كهذه أو مسودة كذلك لا يمكنها تغيير الصورة بأن الطرفين ليس فقط لم تقترب موافقهما من بعضها، بل ابتعدت عن بعضها، لذلك فإني أعتقد أن الأمر الأهم هو النتيجة وليس وثيقة كهذه أو تلك، وما نراه في الشأن الإسرائيلي - الفلسطيني، هو أن الفروق في مواقف الجانبين أخذت بالتوسع، وأنه نشأت فجوة غير مسبوقه لدى الجمهور الإسرائيلي، بين الذين

يؤيدون الانسحاب وقيام دولة فلسطينية وبين أولئك الذين يعارضون الانسحاب والدولة الفلسطينية»، (*) الذين يعارضون قيام دولة فلسطينية يشكلون الأغلبية في إسرائيل.

ليئيل: «الخط المركزي في اليمين هو ضد الانسحاب وضد الدولة الفلسطينية، وهناك كتلة يسار، وإذا ضمنا إليها المواطنين العرب في إسرائيل، فإنهم يشكلون ربع السكان، وبدون الجمهور العربي ربما يشكلون ١٠٪ من السكان، وهؤلاء يؤيدون الانسحاب وإقامة دولة فلسطينية وتقسيم القدس على أساس حدود العام ١٩٦٧ وما إلى ذلك، وهناك أحزاب الوسط، التي تقول إنها تريد تسوية ومستعدة لتنفيذ انسحاب، ولكنها، على سبيل المثال، لا توافق على تقسيم القدس، وهذا يعني أن نسبة اليهود في إسرائيل الذين هم على استعداد لدفع ثمن الانسحاب من الضفة الغربية على أساس خطوط ١٩٦٧ وتقسيم القدس، أي إقامة دولة فلسطينية يمكن أن يوافق عليها الفلسطينيون، لا تتعدى ١٥٪ من الجمهور اليهودي، لكنني مع ذلك أعتقد أن تسريب الوثائق أعاد الموضوع الفلسطيني، لكنه ليس ساعاً على الأقل، إلى صدارة المعركة الانتخابية. قبل ذلك تركزت المعركة الانتخابية على إيران وأسعار السكن، والان ظهر فجأة الموضوع الفلسطيني، وبإمكانك أن ترى أنه خلفاً للموضوع الإيراني وموضوع أسعار السكن، فإن الجمهور الإسرائيلي منقسم حيال الموضوع الفلسطيني، لكنه ليس منقسماً حيال إيران والسكن. ولذلك فإن نتنياهو حاول بكل ما أوتى من قوة إخفاء الموضوع الفلسطيني، وكذلك فصل رئيس المعسكر الصهيوني هرتسوغ، وكلاهما لم يذكرنا كلمة «سلام» طوال الحملة الانتخابية، والان نصل إلى الانتخابات، وهي استفاء شعبي على أن تكون دولة فلسطينية أو لا تكون. وهذه الانتخابات تجري حول الموضوع

المنقسم بشأنه الجمهور الإسرائيلي، فالجميع يوافقون على أن إيران هي تهديد على إسرائيل، والجميع يوافق على أن أسرار السكن مرتفعة جداً. لكن الشعب في إسرائيل منقسم بين يمين ووسط يسار في الموضوع الفلسطيني، وبإمكاننا أن أقول بشكل واضح إن نتائج هذه الانتخابات، التي ستجري بعد أسبوع، وعلى فرض أن الحكومة المقبلة ستبقى في ولايتها أربع سنوات، هي انتخابات هامة وستقرر ما إذا كانت ستقوم دولة فلسطينية أم لا كما أنها ستقرر كيف ستبدو دولة إسرائيل».

(*) هل تعتقد بوجود احتمال لتغيير الحكم في إسرائيل؟ ليئيل: «أنا أستمد المعلومات من استطلاعات الرأي، التي تشير إلى نتيجة غير واضحة أبداً، وهناك ١١ حزبا وجميعها أحزاب متوسطة عملياً، وليس معروفاً شكل الائتلاف الحكومي المقبل من هذه الخريطة الحزبية، ويوجد عنصر جديد في الانتخابات الحالية ولم يكن موجوداً في الماضي، وهو عنصر الرهان، إذ أنه بسبب رفع نسبة الحسم إلى ٣٧٥٪ فإنه يكفي ألا يتجاوز حزب واحد، سواء حزب 'يأحد' (اليميني المتطرف) أو حزب ميرتس، لكي يتم حسم الانتخابات».

(*) كيف ترى برنامج «المعسكر الصهيوني» في الموضوع الفلسطيني بأن الأمن هو الشرط للتسوية؟ ليئيل: «لقد قرأت برامج الأحزاب كلها، ويوجد لدى المعسكر الصهيوني برنامج حول الموضوع الفلسطيني أفضل من برنامج حزب يش عتيد (يوجد مستقيل). إذ أن يش عتيد يعتبر أن القدس هي عاصمة إسرائيل إلى الأبد ولن تقسم أبداً، بينما المعسكر الصهيوني يلتفت على ذلك ويقول إنه يجب الاهتمام بتعزيز الطابع اليهودي للقدس، ولا يقول إنها لن تقسم. وأعتقد أنه بسبب ميل الجمهور الإسرائيلي نحو اليمين، فإن جميع الأحزاب تجعل برنامجها تميل نحو اليمين، وعلى الأقل أرى في برنامج المعسكر

الصهيوني أنه يؤيد حل الدولتين بالاستناد إلى حدود العام ١٩٦٧. لكن السؤال المركزي هو شكل الائتلاف ومن هي الأحزاب التي ستشارك فيه؟».

(*) تركيز نتنياهو على إيران، هل يعكس أمراً حقيقياً أم أنه مجرد ذريعة للتهرب من الموضوع الفلسطيني، خصوصاً في أعقاب تصريحات مسؤولين أميين حول ضرورة حل الصراع؟ ليئيل: «هذا دمج بين الأمرين. نتنياهو هل فعلاً من إيران، وليس هو فقط وإنما أغلبية الجمهور الإسرائيلي هلعة من الخيار النووي الإيراني، هي أنه يوجد هنا أمر حقيقي، وهذا الأمر الحقيقي يندمج جيداً في الانتخابات، إذ ما هي الطريق الأفضل لرئيس الحكومة من أن يوحد الشعب حول موضوع لا خلاف حوله، لكن في الوقت الذي يركز فيه على إيران، أخفى موضوعين آخرين وغير مرتجين بالنسبة له، الأمر الأول هو ارتفاع أسعار السكن حقيقة أم أن أرواحاً شابة في إسرائيل لا يمكنها شراء شقة، والأمر الثاني هو الموضوع الفلسطيني والذي لا يشعر نتنياهو حياله بالراحة، لأن إسرائيل تتجه نحو مواجهة مع المجتمع الدولي حول هذا الموضوع. ومن هذه الناحية، فإن تسريب الوثيقة من خلال اليمينيين أحرونوت، تسبب بلعبة معاكسة للعبة التي يريدها نتنياهو الآن، إذ أن نتنياهو كان يريد تأجيل الانتخابات لأسبوع آخر كي يستمر في الصراع إيران، إيران، إيران». لكن هذا التسريب نقل الخطاب إلى الموضوع الفلسطيني، وهذا غير مريح له، وبالمناسبة فإن هرتسوغ أيضاً لا يذكر الموضوع الفلسطيني لأنه يشعر أنه ليست لديه أغلبية مؤيدة لحل الصراع، وفي المقابل يتجه إلى المواضيع الاجتماعية لأنه يشعر بأنه سيكسب التأييد في هذه الناحية لأن هناك إجماعاً في إسرائيل حول ضرورة حل أزمة السكن، وهذا موضوع مريح له لأن الجمهور يعتبر أن نتنياهو فشل في حله».

الانتخابات الإسرائيلية القريبة ستسفر عن نجاح حتى ١١ كتلة بالدخول إلى الكنيست الجديد وستزيد من تعقيدات تركيبته!

رفع نسبة الحسم لن يقلل من عدد الكتل البرلمانية* كل استطلاعات الرأي تشير إلى غياب جديد للكتلة الكبيرة وكل حكومة سترتكز على ٧ كتل برلمانية كحد أدنى، ما سيؤجج الأزمات الحكومية* لاعبان مركزيان سيساهمان في حسم شكل النتيجة النهائية: نسبة التصويت العامة وبين العرب خاصة، وفوز أو خسارة قائمة "ياحد" التي تضم الإرهابي مارزل



(أفب)

إسرائيل، انتخابات ربما تتأقلم أزمة الحكم.

"ياحد"، التي تصارع نسبة الحسم، كما أن حزب "يسرائيل بيتينو" بزعامة ليرمان قد يتراجع أكثر، كحالة افتراضية تعتمد نتائج استطلاعات الرأي.

وفي حال سقطت قائمة "ياحد" فإنها ستزِيل معها عشرات آلاف كثيرة من الأصوات، لدى احتساب المقاعد الصافية، ما سيفيد الكتل الكبيرة، وبينها القائمة المشتركة، ولكن هذه خسارة مباشرة لمعسكر اليمين المتطرف، بمعنى أن التوزيع النهائية ستأثر بشكل ملحوظ.

وللتوضيح، فإن كل استطلاعات الرأي تتوقع أن تحصل أحزاب اليمين المتشدد ومن ضمنه الليكود، ومعه قوائم "الحريديم"، على ما بين ٥٦ إلى ٥٨ مقعداً، من أصل ١٢٠ مقعداً، وهذا يعني خسارة الأغلبية المطلقة التي حصل عليها هذا المعسكر في انتخابات ٢٠٠٩ (٦٥ مقعداً) و٢٠١٣ (٦١ مقعداً)، ولكن قائمة "كلنا" بزعامة كحلون، ستضيف لهذا المعسكر ليحصل على ما بين ٦٤ إلى ٦٦ مقعداً، ولكن هذا يشمل القوائم الأربعة المتوقعة لقائمة "ياحد" التي سيكون من الصعب على نتنها هو دمجها في الحكومة المقبلة، كما أن عدم تجاوزه نسبة الحسم سيضعف هذا التكتل الداعم المباشر لنتنها هو أكثر.

ونشير هنا إلى أنه في الانتخابات السابقة سقطت قائمة اليمين الإرهافي، التي تضم حزب مارزل، بعد أن حصدت ٦٦ ألف صوت، وكانت بعيدة بثمانين ألف صوت عن نسبة الحسم، وشهدت الانتخابات السابقة، أعلى نسبة أصوات لم تدخل في احتساب المقاعد، ما تزيد عن ٧٪، مقابل معدل ٢٪ إلى ٤٪ في الانتخابات الماضية.

وفي هذه الانتخابات، وفي حال اجتازت "ياحد" نسبة الحسم، فإن نسبة الأصوات التي لن تحتسب في توزيع المقاعد، قد تكون في حدود ٣٪، وقد تتضاعف النسبة في حال سقوط "ياحد".

لاعبان سيحسمان النتيجة من حيث التوازنات

اللاعبان المركزيان اللذان سيحسمان النتيجة بقدر كبير، على صعيد التوازنات الحزبية، هما نسبة التصويت بين العرب، والثاني مصير قائمة "ياحد"، التي إن لم تجتز نسبة الحسم فستغير النتيجة العامة بقدر ملحوظ. نسبة التصويت العامة في الانتخابات الأخيرة كانت في حدود ٦٧.٦٪، ولكنها بين اليهود كانت ٦٩.٥٪، وبين العرب قرابة ٥٦٪، وكانت أدنى نسبة تصويت تم تسجيلها في الانتخابات البرلمانية في العام ٢٠٠٦، حينما بلغت ٤٤٪.

كذلك فإن نسبة التصويت بين اليهود في تفاوت كبير، ففي معالق اليمين المتشدد، مثل المستوطنين وغيرهم، يصل معدل التصويت إلى ٨٥٪، وفي مستوطنات صغيرة تجتاز ٩٠٪، ونسبة التصويت الأعلى نجدها في تجمعات "الحريديم"، حيث تتجاوز نسبة ٩٠٪ عادة، وفي المقابل فإن نسب التصويت لدى الجمهور اليهودي العلماني، ومعالق تصويت "الوسط" و"اليسار الصهيوني"، تتراوح ما بين ٥٢٪ إلى ٥٦٪، وهي نسب شبيهة بنسب التصويت بين العرب، ودلالة على هذا نجدها في منطقتي تل أبيب وحيفا.

وتقول سلسلة من استطلاعات الرأي، خاصة في الاستطلاعات الداخلية لأحزاب اليمين المتشدد، القائمة المشتركة، إن نسبة التصويت بين العرب ستشهد ارتفاعاً، ويجري الحديث على ما بين ٦٢٪ إلى ٦٤٪، وفي هذا تقليص للفجوة بين نسبة العرب واليهود، ولكنها ليست كافية كلياً لرفع جدي في تمثيل القائمة.

ومن شأن رفع نسبة التصويت بين العرب أن ترفع نسبة التصويت العامة، ولكن في هذه المعادلة لن يتضرر تمثيل القائمة المشتركة كون كون جمهورها هو الذي رفع النسبة، بينما المتضرر من رفع نسبة التصويت العامة ستكون قائمة

المقبلة. "ميرتس"- الحزب اليساري الصهيوني، برئاسة زهافا غالون، وتتوقع له استطلاعات الرأي ما بين ٥ إلى ٦ مقاعد، وهذا الحزب على الأغلب سيبقى في صفوف المعارضة، سوية مع القائمة المشتركة، لأنه لن يشارك في حكومة، إلا برئاسة "المعسكر الصهيوني"، ومن دون شركاء اليمين المتطرف. "يسرائيل بيتينو" (يسرائيل بيتنا) - بزعامة أفيغدور ليبرمان، الذي تتوقع له استطلاعات الرأي غالباً ما بين ٥ إلى ٦ مقاعد، وفي أحيان قليلة جداً يحصل على ٧ مقاعد، بدلا من ١١ مقعداً في الانتخابات السابقة، وقد تلقى هذا الحزب ضربة بعد تكشف فضائح فساد تورط فيها مسؤولون كبار في المؤسسات الحكومية، محسوبون على حزبه، وتورط فيها سياسيون، وخاصة من كانت نائبة وزير الداخلية في حزبه، وأعلن ليبرمان أنه لن يشارك إلا في حكومة يرأسها الليكود، ولا تضم "المعسكر الصهيوني".

"ياحد" - برئاسة إيلي يشاي، وهي القائمة السابق ذكرها، ومنشقة عن حركة "شاس"، ولكنها تضم أيضاً نائباً منسقا عن كتلة المستوطنين "البيت اليهودي"، وكذلك حركة "كاخ" الإرهافية، بزعامة الإرهافي باروخ مارزل، الذي يقود الحركة تحت اسم "قوة يهودية"، وتتوقع استطلاعات الرأي حصول هذه القائمة على ٤ مقاعد، وهو عدد المقاعد الأدنى الذي يمكن أن يكون لكتلة برلمانية تجتاز نسبة الحسم الجديدة، ما يعني أن القائمة ما تزال تصارع نسبة الحسم، وهي قائمة في غاية التطرف، رغم أن لرئيسها يشاي كانت مواقف أقل تشدداً في ما مضى. كذلك فإنه على الرغم من أنها قائمة ستمد تكليف نتنها لتشكيل الحكومة، إلا أن الأخير سيواجه صعوبة في ضم هذه الكتلة، نظراً لعضوية مارزل فيها، وهو السيناريو الذي كان قائماً أمام نتنها، بأسماء أخرى، لدى تشكيله الحكومة بعد انتخابات ٢٠٠٩.

في صلبها الحزب الشيوعي، ثم الحركة الإسلامية (الجناح الجنوبي)، والتجمع الوطني الديمقراطي، والحركة العربية للتغيير.

وبالت استطلاعات الأسبوعين الأخيرين، بغالبيتها الساحة، تمنح هذه القائمة ١٣ مقعداً، أي زيادة مقعدين، ولكن هذا سيعتمد على نسبة التصويت في الشارع العربي، التي حسب استطلاعات داخلية ستسجل ارتفاعاً. كما أن هذه النتيجة قابلة للارتفاع في حال لم تتجاوز كتلة "ياحد" المتطرفة نسبة الحسم، وارتفعت نسبة التصويت بين العرب أكثر. وتطرح القائمة هدف الفوز بـ ١٥ مقعداً.

"البيت اليهودي" - وهو تحالف أحزاب ناشطة أساساً بين المستوطنين، ولكن الجسم الأكبر في هذه القائمة، هو حزب "المفدال" الديني اليميني المتطرف، ثم هناك أحزاب أصغر، في غالبيتها إذا لم تكن كلها منشقة منذ سنوات طويلة عن حزب "المفدال"، وتتوقع استطلاعات الرأي لهذه القائمة ما بين ١١ إلى ١٣ مقعداً، ومن المفترض أنها الشريك الأول لحزب "الليكود" في الحكومة المقبلة، وليس واضحاً ما هو خيار هذه القائمة في حال قرر الليكود مفاوضة "المعسكر الصهيوني" لتشكيل حكومة وحدة.

"يوجد مستقبل" - برئاسة من كان وزيراً للمالية حتى الإعلان عن الانتخابات المبكرة، يائير لبيد، وتتوقع استطلاعات الرأي حصول هذه القائمة ما بين ١٠ إلى ١٣ مقعداً، إذ أنها باتت تسجل ارتفاعاً ما في الاستطلاعات الأخيرة، وعلى الرغم من أن هذا عدد مقاعد يُعد تراجعاً كبيراً عما حصل عليه الحزب في الانتخابات السابقة، ١٩ مقعداً، إلا أنها تبقى نتيجة مفاجئة. وقد توقع المراقبون والمحللون أن يتلقى هذا الحزب ضربة أقوى ويحصل على أقل من ١٠ مقاعد. وهذا الحزب على الرغم من تلميحه بتأييد مرشح "المعسكر الصهيوني" لتشكيل الحكومة، إلا أنه قد ينضم على الأغلب للحكومة الليكود، برئاسة نتنها هو.

"كولانو" (كلنا) - برئاسة موشيه كحلون، المنشق عن حزب "الليكود"، وهو قائمة "اللاعب الجديد" في هذه الانتخابات. وتتوقع الاستطلاعات حصوله على ما بين ٧ إلى ٩ مقاعد. رغم أنه في استطلاعات الرأي التي ظهرت فور الإعلان عن الانتخابات المبكرة، كان يحصل على ما بين ١١ إلى ١٤ مقعداً. ولكن كحلون أعلن في وقت لاحق عن توجهات يمينية في ما يتعلق بأفاق حل الصراع، ما جعله محسوباً أكثر على معسكر اليمين المتشدد، خاصة وأنه كان في هذا الجناح في حزب "الليكود" قبل الانشقاق عنه.

"شاس" - لليهود المتدينين المتمزتين "الحريديم"، من اليهود الشرقيين، برئاسة أرييه درعي، وتتوقع استطلاعات الرأي حصول هذه القائمة على ٧ إلى ٨ مقاعد، بدلا من ١١ مقعداً في الانتخابات السابقة، وكانت حركة "شاس" قد شهدت في الشهر الأخير من العام الماضي انشقاقاً، برئاسة الرئيس السياسي السابق في الحركة إيلي يشاي، ووصل هذا الانشقاق إلى ما يسمى "مجلس حكماء التوراة"، القيادة الروحية للحركة، التي شهدت أزمة بعد موت الزعيم المؤسس لحركة "شاس" عوفاديا يوسيف، قبل عام ونصف العام، والنتيجة النهائية لهذه القائمة ستتأثر من احتمالات فوز أو خسارة القائمة الانشقاقية "ياحد".

"يهדות هتوراة" - القائمة التحالفية للحريديم "الأشكناز" (اليهود الغربيين)، وهي على هذا التحالف الذي يضم عدة أحزاب منذ العام ١٩٩٢، وتتوقع لها استطلاعات الرأي ما بين ٦ إلى ٨ مقاعد، ما قبل ٧ مقاعد لها اليوم، وهي قائمة متشددة أكثر بشأن الشرائع، وحسب التقديرات فإن ٩٥٪ من أصواتها تصل فقط من "الحريديم" الأشكناز، بعكس قائمة "شاس" التي حسب التقديرات، فإن ما بين ٥٠٪ إلى ٦٠٪ من أصواتها فقط تأتي من "الحريديم" الشرقيين. وكما "شاس" فإن "يهדות هتوراة" ستعجز بشكل شبه مؤكد لتكليف نتنها لتشكيل الحكومة

كتب برهوم جرابيسي:

تجري الانتخابات البرلمانية الإسرائيلية للكنيست العشرين يوم الثلاثاء المقبل، السابع عشر من آذار الجاري، وسط تقديرات شبه مؤكدة بأن الدورة البرلمانية ستضم في يومها الأول من ١٠ إلى ١١ كتلة برلمانية، وستعقب عنها الكتلة البرلمانية الكبيرة، في حين أن أي حكومة ستتشكل، وكسي تكون ذات أغلبية مقنعة، ستحتاج إلى ائتلاف ٧ كتل برلمانية على الأقل، وهذا ما يعزز الانطباع بأن التوجه سيكون نحو حكومة "وحدة قومية"، إلا أنها ستكون حكومة أزمات سياسية كما علمت التجربة.

وأحد العناوين الأولى التي قد تحملها نتائج الانتخابات البرلمانية هي أن نسبة الحسم، التي جرى رفعها من ٢٪ حتى الانتخابات السابقة إلى ٣.٧٥٪ في هذه الانتخابات، لم تأت بالنتيجتين "المرجوتين" منها، وأولها محاولة ضرب تمثيل فلسطيني ٤٨ البرلماني، الذين توجدوا ضمن قائمة مشتركة واحدة، وفي حال تحققت توقعات استطلاعات الرأي، فقد تكون القوة الثالثة في الكنيست، لتضم ما بين ١٢ إلى ١٤ مقعداً. والنتيجة الثانية هي تقليص عدد الكتل البرلمانية، فالعدد المتوقع لدخول الكنيست في اليوم الأول أقل بكتلة واحدة من عدد القوائم التي اجتازت نسبة الحسم في الانتخابات السابقة.

المشاركون في الانتخابات

ترجع الاستطلاعات دخول ١١ قائمة انتخابية إلى الكنيست، من أصل ٢٦ قائمة تتنافس على الانتخابات حتى مطلع الأسبوع الجاري، بمعنى أن الباب ما يزال مفتوحاً حتى يوم الجمعة القريب لانسحاب قوائم انتخابية، لا فرصة لها في عبور نسبة الحسم، وكان قد شارك في الانتخابات السابقة ٣٤ قائمة انتخابية.

ونورد في ما يلي القوائم المرشحة للفوز بمقاعد، وفق حجمها في استطلاعات الرأي.

"المعسكر الصهيوني" - وهو القائمة التحالفية بين حزب "العمل" برئاسة إسحاق هرتسوغ، الذي كان له في الدورة المنتهية ١٥ مقعداً، وبين "الحركة" برئاسة تسيبي ليفني، التي انشقت في أواخر العام ٢٠١٢ عن حزبها "كديما" وشكلت حزب "الحركة" وفازت بـ ٦ مقاعد، بينما حزب "كديما" الذي أسسه أريئيل شارون في أواخر العام ٢٠٠٥، حصل على مقعدين، ولا يخوض الانتخابات الحالية.

وتتوقع استطلاعات الرأي حصول "المعسكر الصهيوني" على ما بين ٢٣ إلى ٢٥ مقعداً، وهو يُعد المنافس على تشكيل الحكومة المقبلة، إلا أن احتمالات هذا تبقى ضعيفة، بعد أن أوضحت كتل المتدينين المتمزتين أنها أقرب إلى حزب "الليكود" من قائمة "المعسكر الصهيوني"، وأيضاً بسبب التوجهات اليمينية لشكل حل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، التي أطلقها المنشق عن حزب "الليكود" موشيه كحلون، وشكل قائمة لخوض الانتخابات.

و"الليكود"، برئاسة بنيامين نتنها هو، وتتوقع له استطلاعات الرأي ما بين ٢٢ إلى ٢٤ مقعداً، وفي أحيان كثيرة يساوي في استطلاعات الرأي مع قائمة "المعسكر الصهيوني"، وهو الحزب صاحب الاحتمالات شبه المؤكدة، الذي يشكل الحكومة المقبلة، بسبب القاعدة الائتلافية التي سيحظى بها، ولكن من الواضح أنه سيقود حكومة أزمات تحمل في داخلها الكثير من الصراعات بين مركبات الائتلاف.

"القائمة المشتركة" - وهي القائمة الوحيدة للأحزاب الناشطة في الشارع العربي، وهي تتشكل أساساً من الكتل الثلاث التي لها تمثيل في الدورة المنتهية، وكان لها ١١ مقعداً، وهي تضم الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، التي

أبرز محطات الحملة الانتخابية الإسرائيلية

للتقدير بأن ليبرمان سيكون حلقة أضعف في الحكومة المقبلة، مقارنة مع مكانته وحجمه في الحكومة الحالية.

تعاني إسرائيل من سلسلة أزمات داخلية حقيقية، وهي لم تأخذ دوراً في الحملة الانتخابية، فحتى القضية الاقتصادية الاجتماعية لم يكن لها وزن، رغم كثرة القوائم التي تلوح بها خاصة القائمة الجديدة "كولانو" التي قادها موشيه كحلون لم يطرح ما هو أكثر من خارج السياق العام، رغم الحالة التي رسمت من حوله، وكأنه الشخصية «الاجتماعية»، فالتصريحات التي أطلقها تثبت مجدداً أنه كغيره يتلقى دعماً وتوجيهات من حيتان المال وغابت عن برنامجه الحلول الجذرية للاقتصاد.

ونشير أيضاً إلى أن "المعسكر الصهيوني" لم يطرح بشكل قوي وبارز أوجه الخلاف السياسي مع حزب "الليكود"، بشأن قضية الصراع، بل إن حملته الانتخابية انصاعت أكثر للمرحلة السابق ذكرها، وفي بعضها كانت مبادرة من وسائل إعلام يقف أصحابها بالمرصاد نتنها هو، الذي شن عليهم حرباً شتى، وخاصة حرباً اقتصادية، لصالح داعمه الأكبر شلون أدلسون، صاحب صحيفة "يسرائيل هيوم" المجندة كلياً لبنيامين نتنها هو وحملته الانتخابية.

ونستطيع القول منذ الآن أن الساحة الإسرائيلية مقبلة على مرحلة في اتجاهين لا يفرقان المضمون، فإما المراوغة في المكان، بمعنى حكومة يمينية متشددة ذات أغلبية هشّة مع إضافة ليست ثابتة، أو حكومة واسعة تضم الحزبين الأكبرين، لكن في الحالتين ستكون حكومة قلائل حزبية لن تصمد طويلاً، ومن المؤكد أنها لن تستمر أربع سنوات كما علمت التجربة، وهذا يعني أن هذه الانتخابات التي لم يعرف حتى المبادرون إليها ما سبب التوجه لخوضها، ستبقي إسرائيل في دوامتها الداخلية الحالية.

[ج. ب.]

التنسيق مع البيت الأبيض، الأمر الذي أغضب إدارة الرئيس باراك أوباما، فنتنها هو اتفق على القاء الخطاب قبل أسبوعين بالضبط من الانتخابات الإسرائيلية، بادعاء أنه يريد لفت نظر الكونغرس إلى الأخطار التي تراها إسرائيل من اتفاق مع إيران حول مشروعها النووي، لا يعبر عما تريده إسرائيل.

لكن في الحقيقة فإن نتنها هو أراد من هذا الخطاب، الذي جاء مخالفاً لكل أصول العلاقات الدبلوماسية في العالم، ضرب مصفورين بحجر واحد: الأول هو الظهور الإعلامي، ويؤكد فيه على أجدنته لتغيير القضية الفلسطينية، والثاني، هو أن يُثبت لليمين المتشدد أنه «شخصية قوية» قادرة على تحدي البيت الأبيض «دفاعاً عن مصالح إسرائيل»، حتى وإن اقتضى الأمر مواجهة مع الرئيس الأميركي ذاته.

وأظهرت استطلاعات الرأي أن الليكود حصل على مقعد أو اثنين بعد هذا الخطاب، ولكن هذا جاء على حساب اليمين المتطرف، إذ بقي معسكره فاقداً للأغلبية.

أما المرحلة الأخرى وتزامنت أيضاً مع قضيتي فساد عائلة نتنها هو، والخطاب في واشنطن، فكانت تقرير مراقب الدولة عن أسباب ارتفاع أسعار البيوت، وهذه القضية حظيت بضجة إعلامية كبرى، خاصة في وسائل الإعلام المناهضة لنتنها هو، مثل صحيفة "يديعوت أحرونوت"، ولكن لا نستطيع القول إنها ساهمت في إضعاف الليكود.

وهذا المشهد الانتخابي بثبت أنه لم تكن هناك قضية مركزية من شأنها أن تترك أثراً على الساحة الانتخابية، وفي اليوم التالي للانتخابات ستعاشي الغالبية الساحقة من هذه القضايا، باستثناء قضية فساد حزب ليبرمان، التي لن يكون لها هذا الأثر الكبير مستقبلاً، فحزب "يسرائيل بيتينو" مرشح بنسبة متساوية بين أن يكون شريكاً في الائتلاف، إذا كانت حكومة يمين صرفة، أو أن يجلس في المعارضة، في حال كانت حكومة وحدة مع "المعسكر الصهيوني"، لكن في كل الأحوال هناك ميل

لاستفزاز قسم من جمهور مصوتي كل واحد من هذه الأحزاب. وهذا

موضوع لم يترك أي أثر على النتيجة الظاهرة حتى الآن.

في النصف الثاني من شهر كانون الأول، ظهرت قضية الفساد الكبرى التي تورطت بها عدة أسماء كثيرة من كبار المسؤولين الحكوميين، وسياسيين، وكلهم على صلبه حزب "يسرائيل بيتينو"، بزعامة أفيغدور ليبرمان، وعلى مدى أسبوعين أو ثلاثة قيل إن هذه القضية ستوسع أكثر، وسيتم الإعلان عن تقديم لوائح اتهام حتى قبل الانتخابات البرلمانية، ولكننا شهدنا لاحقاً صمتاً مطبقاً، وزالت القضية عن جدول الأعمال السياسي والإعلامي،

رغم وجود معتقلين، وآخرين قابعين في الحبس المنزلي.

غير أن هذه القضية ساهمت في أن يفقد "يسرائيل بيتينو" نصف مقاعده التي كانت له في الانتخابات السابقة، أي من ١١ مقعداً إلى ٦ وحتى ٥ مقاعد اليوم، وفق استطلاعات الرأي. وحسب التقديرات، فإن الابتعاد عن هذا الحزب جرى بالأساس لأنه بات ضعيفاً، ولا يمكن أن يحقق مكاسب لقطاعات كانت تدعمه على مدى سنين.

وبعد أيام على هدوء قضية "يسرائيل بيتينو" بدأت تظهر قضية الفساد في عائلة نتنها هو، والقصد في شكل إدارة حسابات المقر الرسمي لرئيس الحكومة والبيتين الخاضعين لنتنها هو اللذين يتلقيان ميزانية، كما المقر الرسمي، من الخزينة العامة، وكشفت التقارير حقائق مذهلة عن جشع نتنها هو وخاصة زوجته سارة، ومورست ضغوط إعلامية، أجبرت المراقب العام للدولة على كشف تقريره عن هذه القضية، من العام ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٣.

ولشديد المفاجأة، فإن استطلاعات الرأي التي ظهرت في أوج تكشف هذه القضية زادت من قوة الليكود بمقعد أو مقعدين، ولكن هذا تراجع لاحقاً حينما تراكمت قضيتان أخريان هما أيضاً شكلتا محطتين في هذه الحملة الانتخابية، القضية الأولى، خطاب بنيامين نتنها هو أمام الكونغرس الأميركي دون

إعداد: بروهوم جرابسي

«المشهد» الاقتصادي

«سلاح» الفائدة البنكية لإنعاش حركة السوق الإسرائيلية انتهى!

*تخفيض الفائدة البنكية إلى أدنى مستوى تاريخي لها (٠.٧٪). يطرح سؤال: ماذا بعد؟ *البنك المركزي استخدم الفائدة لرفع وتيرة التضخم ولكن هذا لم يعد قائماً *ارتفاع سعر الدولار يعود بأرباح لقطاع الصادرات*



ويذكر أن سعر صرف الدولار أمام الشيكل، كان حتى العام ٢٠٠٧ في حدود ٤.٣ شيكل، ولمن لا يذكر فإن سعر الدولار في صيف العام ٢٠٠٥ لامس ٥ شواكل، ثم انخفض سريعاً ليعود إلى مستوى ٤.٣ شيكل لعدة سنوات. ويقول بنك إسرائيل في تقريره لشرح تخفيض الفائدة البنكية، إن تخفيضه للفائدة في شهر أيلول من نصف بالمئة إلى ٠.٢٥٪، ساهم في

جاء قرار بنك إسرائيل المركزي بتخفيض الفائدة البنكية الاساسية إلى أدنى مستوى تاريخي لها - ٠.٧٪ - مفاجئاً تقريبا لكل الأوساط الاقتصادية، بعد أن سجلت الفائدة منذ شهر أيلول الماضي، أدنى مستوى لها ٠.٥٪. إذ لم يتوقع أحد أن يقدم البنك على تخفيض آخر، إلا أن تراجع التضخم المالي في الشهر الأول من هذا العام بنسبة ٠.١٪، ووسط مؤشرات لانخفاضه أيضا في الشهر الماضي شباط، دفع البنك إلى اجراء هذا التخفيض. والسؤال الأول الذي طرح في اليوم التالي لقرار البنك المركزي، الذي دخل حيز التنفيذ في اليوم الأول من الشهر الجاري، هو: أي «سلاح» سيستخدم البنك لاحقا لمواجهة حالة التباطؤ في السوق، من أجل تحريك الأوضاع الاقتصادية؟. فالتضخم المالي في العام الماضي انتهى بتراجع بنسبة ٠.٢٪. ولكن بعد تراجع الحاد في الشهر الأول من هذا العام، يكون التضخم قد تراجع في الأشهر الـ ١٢ الأخيرة لاحتساب التضخم من شباط ٢٠١٤ إلى نهاية كانون الثاني ٢٠١٥ بنسبة ٠.٥٪. وحسب التقديرات، فإن التضخم المالي في شهر شباط الذي سيعلن عنه يوم الأحد المقبل، سيسجل هو أيضا تراجعاً بنسبة ما، ففي الشهر الماضي تراجعت أسعار الوقود، إضافة إلى تراجع الأسعار الموسمي، ما سيزيد من نسبة تراجع التضخم في آخر ١٢ شهراً. لكن من جهة أخرى، فإن التضخم يرتفع عادة في الشهر الجاري آذار، وما سيساعد على رفع الأسعار، هو ارتفاع أسعار الوقود بنسبة تزيد عن ٠.٦٪، إضافة إلى ارتفاع الأسعار الموسمي ل بضائع الصيف، بدءاً من الفواكه والخضراوات والملبوسات، وحتى تكلفة النقاها. ولهذا لا يستبعد خبراء أن تكون خطوة بنك إسرائيل المركزي، لفترة قصيرة، قد تنتهي مع نهاية نيسان أو الشهر الذي يليه، بعد أن يكون التضخم قد عاد إلى مساره الاعتيادي، كنتيجة لارتفاع الأسعار، الذي يعكس أيضاً زيادة الحركة في السوق.

وكان سعر صرف الدولار قد شهد في شهر شباط تراجعاً بمعدل ٢٪ وأكثر، وهبط إلى محيط ٣.٨٥ شيكل للدولار، وأحياناً أقل. إلا أنه في اليوم التالي للإعلان عن تخفيض الفائدة البنكية، ارتفع الدولار بنسبة هائلة، وكان حتى مطلع الأسبوع الجاري، يلامس حاجز ٤ شواكل، ويساهم في رفع سعر الدولار أمام الشيكل أيضاً. ارتفاع قيمته أمام العملات في العالم، وخاصة أمام اليورو، الذي يواصل تراجعته.

ارتفاع مستمر في جباية الضرائب قد يغير أسس موازنة ٢٠١٥

*سلطة الضرائب ووزارة المالية في إسرائيل تعلنان عن زيادة مداخيل الضرائب في الشهرين الأولين من العام الجاري استمرارا

للاارتفاع في الأشهر الأخيرة من العام الماضي *المعطيات المالية الجديدة قد تعكس في أسس وأهداف موازنة ٢٠١٥*

الجاري ٢٠١٥، أي حتى نهاية تموز، سيكون بناء على ميزانية العام الماضي جزئياً، حسب ما ينص عليه القانون، وهذا من شأنه أن يقلص مصاريف الحكومة المدنية، ما سيسمح له بعدم خرق الميزانية لدى إقرارها، جراء زيادة ميزانية الجيش.

ويدعو بنك إسرائيل مجدداً إلى التمسك بنسبة عجز الموازنة التي جرى إقرارها في العام ٢٠١٣، وهي ٢.٥٪، وليس النسبة التي أقرها مشروع الموازنة الذي أقرته حكومة نتنياهو، وهو ٣.٤٪. وحسب البنك، فإن على الحكومة المقبلة، أن تستمر بمخطط تخفيض العجز في الموازنة تدريجياً من ٢.٥٪ في العام ٢٠١٥، إلى ١.٥٪ في العام ٢٠١٩، وهذا بات من الممكن إقراره بسبب التأخر في تطبيق موازنة العام الجاري.

ويقول البنك إنه في العام المقبل ٢٠١٦، سيكون على الحكومة أن ترفع الضرائب، بشكل يضمن لها زيادة مداخيل بقيمة ٨ مليارات شيكل، أي حوالي ٢.٤ مليار دولار، وحذر البنك من أنه من دون رفع الضرائب، أو تقليص المصروفات، وفي نفس الوقت بقي العجز للعام الجاري في حدود ٣.٢٪، فإن حلول العام ٢٠٢٠، بعد أن انخفض في العام الماضي ٢٠١٤ إلى مستوى ٢.٦٪، وهي النسبة الأدنى منذ سنوات طوال. إذ تهدف إسرائيل للهبوط إلى نسبة ٢.٠٪ من الناتج العام، وهي النسبة القائمة في الدول المتطورة حتى قبل اندلاع الأزمة الاقتصادية في السنوات الأخيرة.

نهاية هذا العام، بنحو ٢.٦ مليار دولار ما هو متوقع، ما يستدعي إعادة النظر في مشروع الموازنة العامة للعام الجاري، الذي سيكون على الحكومة صياغته نهائياً بعد تشكيلها بعد انتخابات الأسبوع المقبل.

وتدعي وزارة المالية أن مؤشرات الأشهر الأخيرة تشير إلى زيادة بنحو ٤٪ إلى ٥٪ في جباية الضرائب سنوياً، في حين أن الموازنة العامة ترتفع سنوياً بنسبة ٢.٦٪ بالمعدل، قبل التقليلات. وحسب الوزارة، فإن هذه الجباية ناجمة عن تراجع معدلات البطالة إلى ما دون ٦٪، وأيضا إلى مؤشرات نمو اقتصادي، رغم أن النمو سجل في العام الماضي ٢٠١٤، أدنى نسبة له منذ العام ٢٠٠٩، وهي ٢.٩٪. بعد أن قال تقرير سابق إن النسبة كانت ٢.٧٪. وعلى الرغم من التقارير «الإيجابية» الصادرة عن وزارة المالية وسلطة الضرائب، إلا أن بنك إسرائيل المركزي يواصل التمسك بموقفه الداعي إلى رفع ضرائب، بشكل يضمن زيادة مداخيل بأكثر من ٨ مليارات دولار بقليل سنوياً. ويقول البنك إن العجز في الموازنة العامة للعام الماضي ٢٠١٤ بلغ ٢.٨٪ من حجم الناتج العام، وهو أقل بقليل من نسبة ٣.٢٪، التي كانت مخططة ومتوقعة للعام الماضي، ويذكر في هذا المجال أن إجمالي العجز حتى نهاية الشهر ما قبل الأخير من العام الماضي بلغ نسبة ١.٨٪، إلا أن الحكومة ضاعفت العجز، من خلال تحويل ميزانيات كانت مخططة، وفاضل ميزانيات إلى وزارة الدفاع ومصاريف أخرى.

وحسب البنك، فإن الصرف القائم حتى أقرار الموازنة العامة نهائياً، للعام

قال تقرير دوري لسلطة الضرائب إن مداخيل الخزينة العامة من الضرائب في الشهر الأول من العام الجاري ٢٠١٥، سجل زيادة كبيرة وبت ذروة لمدادخل شهر واحد. ومن المتوقع أن تكون الزيادة قد استمرت في الشهر الماضي شباط. ورغم ذلك فإن بنك إسرائيل المركزي يصر على مطلبه برفع الضرائب في ميزانية العام المقبل ٢٠١٦، وإن أمكن أيضاً في ميزانية العام الجاري، كي تضمن زيادة سنوية بما يزيد عن مليار دولار، وإذا لا فسيكون على الحكومة تقليص ميزانيتها بالقيمة ذاتها.

ويقول التقرير إن مداخيل الضرائب في شهر كانون الثاني الماضي بلغ ٢٥.٥ مليار شيكل، ما يعادل ٦.٥ مليار دولار، وفق معدل الصرف في الأسابيع الأخيرة، وكانت الجباية في الشهر الأخير من العام الماضي، حوالي ٣.٨ مليار دولار، وفي الشهر الذي سبقه ٣.٩ مليار دولار، ليختتم العام الماضي ٢٠١٤ بجباية أكثر من ١٥ مليار دولار، بزيادة ٧٠٠ مليون دولار عن الهدف الأقصى للعام الماضي.

وتقول وزارة المالية إن ارتفاع الجباية الكبير في الشهر الأول من العام الجاري، ساهم في تخفيض العجز في الموازنة العامة إلى نسبة ٢.٦٪ من حجم الناتج العام، مقابل ٢.٩٪ مع نهاية العام الماضي ٢٠١٤. وحسب المخطط الأصلي لوزارة المالية، فإن جباية الضرائب عليها أن تصل إلى ما يقارب ٢.٦ مليار شيكل، ما يعادل ٦.٦ مليار دولار. إلا أن مؤشرات الجباية التي ظهرت في الشهرين الأولين، توجي بأن جباية الضرائب قد تزيد، حتى

موجز اقتصادي

غالبية المصالح الاقتصادية الإسرائيلية الجديدة لا تصمد طويلاً!

أظهر مسح جديد لأحد المعاهد الاقتصادية، نشره الملحق الاقتصادي «مامون» في صحيفة «يديעות أحرزوت»، أن الغالبية الساحقة من المصالح الاقتصادية الجديدة لا تعمر طويلاً، فمنها ما يفلق أبوابه بعد عام أو عامين، وفي غالبيتها الساحقة، تكون مصلحة ترتكز على تشغيل المبادر وحده.

وحسب المعطيات، ففي العام الماضي ٢٠١٤، جرى إغلاق ٤١٣٠٠ مصلحة اقتصادية بمستويات متعددة، مقابل فتح ٤٥ ألف مصلحة اقتصادية، أيضاً بمستويات متعددة، وهو عدد شبيه بالذي كان في العام قبل الماضي ٢٠١٣. ويستدل من التقرير أن ٩٩٪ من المصالح التي جرى إغلاقها كانت صغيرة جداً، ولم تستخدم عاملين، بل ارتكزت على عمل المبادر وحده. ويوجد في إسرائيل حالياً نصف مليون مصلحة اقتصادية.

وجاء في التقرير أيضاً، أن ٣٣٪ من المصالح التي افتتحت في إسرائيل لا تصمد لأكثر من عامين، في حين أن ٢٢٪ من المصالح الاقتصادية لا تصمد حتى لعام واحد، بينما ٥٢٪ من المصالح الباقية لا تصمد حتى أربع سنوات، ٤٩٪ من المصالح الباقية بعد السنة الرابعة تغلق أبوابها مع انتهاء عامها الخامس، أو قبل ذلك. وقراءة ١١٪ من المصالح الاقتصادية في إسرائيل تعاني من أزمة سيولة نقدية دائمة، ما يقودها إلى مشاكل بنكية، مثل حسابات بنكية يجري تقييدها، بفعل الشيكات الراجعة، التي لا يحترها البنك، كما أن هذه المصالح تعاني من تراجع مستمر في نسبة أرباحها.

وأظهر فحص شريحة واسعة في المسح المذكور، أن ٣٠٪ من المصالح الاقتصادية تواجه مستوى أزمة اقتصادية متوسطة، مقارنة بأوضاع الـ ١١٪ السابق ذكرها، بينما ٢٨٪ من المصالح الاقتصادية كان التقدير بأنها تواجه أزمة اقتصادية بدرجة أقل. وتقول الخبيرة الاقتصادية تهيليا بنيان إن هذه المعطيات تدل على ارتفاع مستمر ومقلق في المصالح الاقتصادية واحتمالات بقائها، كما أن المؤشرات لا توجي بأن الوضع القائم سيتحسن في العام الجاري ٢٠١٥. فالعاملون المستقلون، والحوانث والمستشارون على أنواعهم، صحيح أنهم كثيرون، إلا أنهم يواجهون مصاعب متزايدة في إدارة مشاريعهم الاقتصادية، وفي تحقيق مردود كاف لهم لمواجهة كلفة المعيشة. كذلك هم يواجهون منافسة صعبة في مختلف مجالات أعمالهم، ما يضطرهم إلى تخفيض الأسعار التي يعرضونها.

٢٧٪ من أسعار البيوت -

ضرائب مباشرة وغير مباشرة!

يستدل من سلسلة التقارير التي نشرت في أعقاب تقرير مراقب الدولة حول ارتفاع أسعار البيوت، أن الضرائب المباشرة وغير المباشرة على أسعار البيوت الجديدة تفوق نسبة ٢٧٪، وهي نسبة عالية جداً، تساهم في رفع الأسعار، في حين أن نسبة أرباح شركات بناء المشاريع السكنية تفوق نسبة ١٥٪ بقليل.

ووفق أحد التقارير فإن من يشتري بيتاً جديداً في مشروع إسكاني يدفع ضريبة مباشرة، ضريبة مشتريات، بنسبة ١٣٪ على سعر البيت ككل، إضافة إلى نسبة ٩٪ (أقل من ١٪) هي رسوم حكومية، ولكن من جهة أخرى فإن كلفة سعر الأرض والبناء ومواقف السيارات ومصاريف أخرى، تصل إلى نحو ٧٠٪ من سعر البيت، ولكن في كل واحد من هذه البنود تكمن ضريبة مشتريات بنسبة ١٨٪، وهي التي ترفع كلفة كل بند ما يعني رفع إجمالي الضرائب المباشرة وغير المباشرة على البيوت إلى ٢٧.٣٪.

وارتفعت أسعار البيوت في السنوات الست الماضية بنحو ٥٠٪ بالمعدل، ولكن في أماكن مركزية في البلاد، مثل منطقة تل أبيب الكبرى وصلت النسبة في بعض الأحيان إلى نحو ٧٠٪. بسبب قلة العرض، كذلك يستدل من كل التقارير أن المواطن في إسرائيل يحتاج إلى ١٤١ راتباً كي يشتري بيتاً، مقابل أقل من ١٠٠ راتب حتى العام ٢٠٠٠.

ويوجه مراقب الدولة أصابع اتهام إلى حكومي بنيامين نتانياهو الأخيرتين، ولكن الانتقاد طال أيضاً حكومة إيهود أولمرت من ٢٠٠٦ إلى ٢٠٠٩. ومن أبرز الانتقادات أن الحكومة لا تسارع في طرح مشاريع بناء كي تزيد العرض، إضافة إلى اتساع التعقيدات البيروقراطية، حتى ينتهي مسلسل التخطيط قبل البدء بالبناء.

٢١٪ من المصالح الاقتصادية تخصم

وقت استراحة الغداء من أجر

العاملين!

بين بحث جديد أجراه أحد المكاتب الاقتصادية، أن ٣١٪ من المصالح الاقتصادية في إسرائيل تخصم من أجر العاملين فترة الخروج إلى وجبة الغداء خلال دوامهم. وشمل البحث ما يزيد عن ١٥ ألف مصلحة اقتصادية، فيها مجموعات عاملين بمجموعات مختلفة، من ٣٠ عاملاً وحتى ٨٠ عاملاً.

ويقول البحث إنه في غالب الأحيان فإن خصم وقت استراحة الغداء جاء في إطار خطة إشفاء، أو نتيج مبرانية المصلحة الاقتصادية، مثل تقليص في رواتب العاملين، وهذه التقليلات كانت تشمل تقليص امتيازات إضافية لا ينص عليها القانون، وإنما اتفاقيات العمل الجماعية، وظهر أنه كلما كان حجم المصلحة الاقتصادية أصغر، كانت نسبة خصم وقت الغداء أعلى.

فمثلاً أكثر من ٢٥٪ من المصالح الصغيرة تخصم من أجر العاملين وقت الغداء، وتخفض النسبة لدى المصالح المتوسطة إلى ٣٣.٦٪، بينما المصالح الكبيرة التي فيها ما يزيد عن ٨٠ عاملاً، فإن قرابة ٢٣٪ منها تخصم وقت الغداء.

ويشكو عاملون، خاصة من ذوي الرواتب المتدنية، أو أصحاب الحد الأدنى من الرواتب، من أنهم لا يستطيعون الخروج إلى استراحة غداء، كي لا يتم خصم الوقت من أجرهم الهزيل، ولذا يضطرون أحياناً إما لأن يتناولوا عن الطعام وإما لأن يأكلوا خلال وقت العمل.

واشنطن تلاحق بنكين إسرائيليين آخرين لتستترهما على متهربين ضرائب أميركان!

*«بنك «ليئومي» تورط أولاً وتبين أن بنكي «هبوعليم» و«مزرأحي طفاحوت» أودعا مبلغاً احتياطيًا

في حساباتهما تحسباً لمطالبتهما بدفع غرامات للأجهزة الأميركية*

البنوك الإسرائيلية الكبرى باتت تشعشع بقلق كبير، وقررت تجاهل القانون، والبدء بالانصياع للقوانين والاتفاقيات الدولية، لمنع تبييض الأموال، خاصة بعد أن رأت ما تواجهه البنوك الإسرائيلية. وحسب تقارير في الصحافة الاقتصادية فقد بدأت البنوك الإسرائيلية تستخدم مستشاريها القضائيين، ومستشارين دوليين، وبموازاة ذلك بدأت تتخذ إجراءات احتياطية ضد مودعي أموال أجنبية لديها.

وحسب ما نشر أيضاً، فإن الأثرياء اليهود الذين تلقوا قبل سنوات ضمانات بعدم الكشف عن حساباتهم، المسجلة تحت أسماء مستعارة، ولربما أيضاً تحت أسماء شركات وهمية، يهددون بمقاضاة البنوك، لخرقها للاتفاقيات، إلا أن تلك الاتفاقيات تتخاف مع القوانين والمواثيق الدولية، ما يجعل ادعاءاتهم ضعيفة.

وحتى الآن، فإن الحديث عن السلطات الأميركية التي شرعت بملاحقة البنوك الإسرائيلية، إلا أن متهربي الضرائب اليهود يأتون من دول أخرى، كما تبين في العام الماضي أن أثرياء فرنسيين يهود كانوا قد لجأوا إلى إسرائيل لإخفاء مئات ملايين الدولارات.

وفي الأسابيع الأخيرة، كشف النقاد عن أن السلطات الإسرائيلية سمحت «لثري» أوكراني يدعى يوري بوريوسوف بالدخول إليها، ومنحته تأشيرة دخول له ولعائلته لمدة ستة أشهر، على الرغم من أنه مطلوب للعدالة الأوكرانية والانتربول، لكونه متهم باختلاس ٤٠ مليار دولار من أموال الدعم الأوكرانية، وكما يبدو فإن مسألة إدخاله إلى إسرائيل مرتبطة أيضاً بقضية الفساد الضخمة التي تورط بها شخصيات من حزب «يسرائيل بيتينو» بزعامة أفينغور ليرمان.

٤٠ مليون دولار، تحسباً لمطالبة الأجهزة الأميركية بتفريغ البنكين، على

تستترهما هما أيضاً على متهربي ضرائب أميركان. وشارت ضجة إعلامية حول القضية، كون أن البنكين لم يبلغا البورصة الإسرائيلية بهذه الحقيقة، وقد تكشف الأمر لاحقاً، ما يشير إلى أن البنكين، كغيرهما من البنوك، متورطان هما أيضاً في قضية إيهود متهربي ضرائب من الولايات المتحدة الأميركية وغيرها.

وقالت صحيفة «ذي ماركر» الاقتصادية إن المعلومات عن مسألة ايداع مبلغ احتياطي في البنكين، تكشففت للبورصة الإسرائيلية في الشهر الأول من العام الجاري، كانون الثاني، على الرغم من أن البنكين أقدمتا على هذه الخطوة في تقارير الربعين الثاني والثالث من العام الماضي، دون أن يجاهرا بالأمر. وكان تقرير إسرائيلي سابق قد أكد أن إسرائيل باتت «دقيقة لمتهربي دفع الضرائب» من يهود العالم، الذين يستفيدون من القانون إياه، البادر له بنيامين نتانياهو حينما كان وزيراً للمالية، ويجري الحديث عن إيداعات تقدر بمئات ملايين الدولارات.

وقال أحد التقارير الاقتصادية السابقة إن إسرائيل لم ترحب من زيادة مداخيل، ولا من فتح أماكن عمل جديدة من استثمارات أولئك الأثرياء، كما أن القانون بصيغته القائمة أيضاً حالياً، لا يلائمهم بالبقاء في إسرائيل بعد تلك الفترة، بمعنى أنهم ودهم المستفيدين من القانون. وذكر التقرير أن كثيرين من الأميركيين اليهود يحصلون على الجنسية الإسرائيلية لهذا الغرض، بينما يواصلون نشاطهم المالي في الولايات المتحدة. ومن المفترض أن ينتهي مفعول القانون في العام ٢٠١٨، إلا أن ضغوطاً دولية تمارس على إسرائيل، لحثها على وقف العمل بالقانون، في حين أن

اتضح من تقارير إسرائيلية نشرت في الأسبوع الماضي، أن السلطات الأميركية تلاحق بنكين إسرائيليين آخرين لتستترهما على متهربي ضرائب أميركان، بعد أن كانت الأجهزة الأميركية قد توصلت مع بنك ليئومي الإسرائيلي إلى اتفاق يقضي بأن يدفع البنك غرامة بقيمة ٢٧٠ مليون دولار، لتستتره على متهربي ضرائب أميركان، في فروع البنك في إسرائيل وأوروبا. وتعمل البنوك الإسرائيلية بموجب قانون أقرته إسرائيل في العام ٢٠٠٣، ليسري لمدة خمس سنوات، ثم جرى تمديده في العام ٢٠٠٨ إلى عشر سنوات أخرى، ويمنح المهاجرين اليهود إلى إسرائيل، وحتى الإسرائيليين الذين هاجروا قبل سنوات وعادوا إلى إسرائيل، إعفاء من دفع الضرائب على كل نشاطهم الاقتصادي في الخارج لمدة عشر سنوات، حتى وإن كان الأمر متعلقاً ببيع عقارات وأعمال في الخارج وما شابه، وهذا أحد الأنظمة التي سنتها إسرائيل في السنوات الأخيرة، بحثاً عما يسمى بـ «الهجرة النوعية»، بمعنى استخدام مهاجرين يهود من ذوي الامكانيات المالية والعلمية.

وكان القانون في حينه يهدف إلى تحفيز الهجرة إلى إسرائيل، التي بدأت في تلك المرحلة بالتراجع بنسبة حادة، مقارنة مع معدلاتها التي كانت قائمة في سنوات التسعين من القرن الماضي، وكان هدف المشرع هو ضمان تأقلم المهاجرين اقتصادياً في إسرائيل، في سنوات هجرتهم الأولى، إلا أن هذا التعديل جعل كثيرين من كبار المستثمرين من يهود العالم يرون بإسرائيل «دقيقة لمتهربي دفع الضرائب».

وتكشفت في الأسبوع الماضي حقيقة أن البنك الإسرائيلي الأكبر «هبوعليم» (العمال)، والبنك الرابع من حيث الحجم «مزرأحي طفاحوت»، قد أخفيا في التقارير المالية في العام الماضي ٢٠١٤، مبلغاً احتياطياً، يقارب

رغم أن الأجواء العامة عشية انتخابات الكنيست ضد رئيس الليكود

ترجيح بقاء نتنياهو رئيساً للحكومة الإسرائيلية المقبلة!

وجه خصوم حزب الليكود الحاكم وزعيمه رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، ضربات موجهة لكليها، إلى جانب تقريرى مراقبى الدولة حول مصروفات منازل رئيس الحكومة وأزمة السكن واللذين سببا حرجا سياسيا له، وذلك في أوج معركة انتخابات الكنيست التي ستجري يوم الثلاثاء المقبل.

ورغم مشاركة نحو أربعين ألفا في مظاهرة جرت في تل أبيب، وطالبت برحيل نتنياهو عن الحكم، مساء السبت، وخطاب رئيس الموساد السابق مثير داغان في المظاهرة، الذي قال، وهو يذرف دموعا، إنه خائف على "الحلم الصهيوني" في حال عدم حل الصراع مع الفلسطينيين، إلا أن الفرضة الموجهة الحقيقية التي وُجّهت للليكود و نتنياهو شخصيا، كانت بنشر صحيفة "يديعوت اخرونوت" بقلم كبير محلليها ناحوم برنياع، تقريرا حول مسودة اتفاق سلام توصل إليه مبعوث نتنياهو الخاص، يتسحاق مولكو، والأكاديمي اللبناني حسين آغا كميحوت خاص للرئيس الفلسطيني، محمود عباس (ابو مازن)، في اب العام ٢٠١٣.

ونصت مسودة الاتفاق على بنود حل دائم للصراع، أبرزها قيام دولة فلسطينية قابلة للحياة في الضفة الغربية وقطاع غزة، أو بحسب النص "في المناطق التي كانت خاضعة للسيطرة المصرية والأردنية قبل الرابع من حزيران العام ١٩٦٧"، مع تبادل أراض بنسبة ١:١، والانسحاب من مناطق في الضفة توجد فيها مستوطنات وأن المستوطنين الذين يرغبون في البقاء مكانهم يتعين عليهم العيش في الدولة الفلسطينية وفقا لتقوانينها.

وجاءت صياغة البنود المتعلقة بالقدس المحتلة ضبابية، لكنها توحي بوجود حق للفلسطينيين في المدينة، شريطة ألا تتم "إعادة تقسيم القدس مجدا". كذلك لم تكن البنود المتعلقة بقضية اللاجئين واضحة، لكن بدا أن الجانب الإسرائيلي يوافق على "حل عادل" لهذه القضية.

وتجدر الإشارة هنا إلى ثلاثة أمور:

الأول هو أن نتنياهو لم يعبر أبدا عن استعداده لقبول حل كهذا، بل على العكس تماما. فقد وضع عراقيل أمام بحث أي قضية، باستثناء المصالح الأمنية الإسرائيلية، منذ عودته إلى الحكم في العام ٢٠٠٩، إضافة إلى شرط الاعتراف بالدولة اليهودية.

والأمر الثاني هو أن الخلاف بين نتنياهو و"يديعوت اخرونوت" وصل إلى ذروته في الآونة الأخيرة وأصبح خلفا عنلنيا، ولم يتردد نتنياهو في أكثر من مناسبة مؤخرا في مهاجمة ناشر الصحيفة، نونى موزيس. واندلع هذا الخلاف

في أعقاب صدور صحيفة "يسرائيل هيوم (إسرائيل اليوم)، التي تأسست خصيصا من أجل دعم نتنياهو.

والأمر الثالث هو أن النشر عن مسودة الاتفاق هذه يأتي بعد أيام من خطاب نتنياهو في الكونغرس الأميركي، الذي نظرت إليه أغلبية بين الإسرائيليين باستياء كونه يسير إلى أحد أهم المقدسات السياسية الإسرائيلية وهو التحالف الاستراتيجي مع الولايات المتحدة، ورغم أن استطلاعات الرأي التي نُشرت بعد هذا الخطاب أظهرت ازدياد قوة حزب الليكود بما بين مقعد أو اثنين في الكنيست، لكن هذه الزيادة جاءت على حساب أحزاب يمينية أخرى، إذ أن الاستطلاعات تؤكد أن تحرك الناخبين يجري داخل كتلتى اليمين والوسط – اليسار وليس بين الكتلتين، بمعنى أن الناخب يصوت لهذا الحزب اليميني أو ذاك وليس لحزب من كتلة أحزاب الوسط – اليسار والعكس صحيح.

نتنياهو: الانسحابات والتنازلات لا صلة لها بالواقع

رد نتنياهو على مسودة الاتفاق التي نشرتها "يديعوت" بأن هذه كانت مسودة اتفاق طرحها الإدارة الأميركية وأنه لم يوافق عليها أبدا، وعلى خلفية تخوفه من خسارة أصوات في الانتخابات الوشيكة لصالح أحزاب يمينية، خاصة في أعقاب هجوم رئيس حزب "البيت اليهودي"، نفتالي بينيت، ورئيس حزب "يسرائيل بيتينو"، أفيغدور ليبرمان، ضده في أعقاب النشر، أعلن نتنياهو، مساء الأحد، عن تنكره لخطاب بار إيلان، الذي عبر فيه عن موافقته على إقامة دولة فلسطينية مزروعة السلاح وتعترف بالدولة اليهودية.

وكانت عضو الكنيست من الليكود تسيبي حوطوفيلي قد صرحت يوم الجمعة الماضي، بأن "رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو أعلن للجمهور أن خطاب بار إيلان، وكل سيرة نتنياهو السياسية هي نضال ضد قيام دولة فلسطينية".

وعقبت مصادر في الليكود، صباح الأحد، بالقول إن أقوال حوطوفيلي تمثل موقفا الشخصي وليس موقف العالم كله وأن تتوقف عن التهديد بالقضاء على إسرائيل".

في خطاب بار إيلان، أصدر الحزب بيانا متضبا جاء فيه أن "نتنياهو قال إنه في الوضع الحاصل في الشرق الأوسط، فإن أي منطقة سيتم إلخؤها سيسيطر عليها الإسلام المتطرف والمنظمات الإرهابية المدعومة من إيران. ولذلك لن تكون هناك أي انسحابات وأي تنازلات، وببساطة لا صلة لهذا الأمر بالواقع".

من جانبه، اعتبر رئيس مجلس الأمن القومي الإسرائيلي

السابق والمقرب من نتنياهو، يعقوب عميدور، أن الإدارة الأميركية هي التي سرّبت وثيقة مسودة الاتفاق التي نشرتها "يديعوت"، وقال لموقع "واللا" الإلكتروني، أول من أمس، إنه "لا شك في أن هذا التسريب يمس بصورة متطرفة بالقدرة على إجراء مفاوضات جدية في المستقبل. وإذا كان التسريب قد وصل من واشنطن فعلا مثلما تم الادعاء، فإنه يتضح أن المؤسسة الأميركية قابلة للتسرب بشكل مطلق".

وأضاف عميدور أنه "ليس مهما من سيكون رئيس الحكومة المقبل، بنيامين نتنياهو أو إسحاق هرتسوغ، فإنه لن يتمكن من الاعتماد بنسبة ١٠٠٪ على سرية المفاوضات بعد تسريب من هذا النوع. وينطبق هذا الأمر على الفلسطينيين أيضا، الذين سيتساءلون: إذا وافقنا على أفكار متنوعة، هل سنقرأ عن ذلك في الصحيفة؟ إن الضرر عندنا هو سياسي فقط. لكن في الجانب الفلسطيني قد يكلف أمرا كهذا حياة بشر. ومن سرب هذا الحق ضررا غير عادي بالعملية السياسية، لأن الجانبين لن يتمكنوا من الاعتماد على المؤسسة الأميركية بعد الآن".

وكسر عميدور أقوال نتنياهو بأن هذه الوثيقة ليست مسودة تفاهات رسمية إسرائيلية - فلسطينية، وإنما هي محاولة لبلورة وثيقة أميركية تسمح للجانبين بإجراء مفاوضات وإبداء تحفظات على أساسها.

اتهام جهات خارجية بالتدخل في الانتخابات

اعتبر نتنياهو أن ثمة تحالفا تشكل ضده من داخل إسرائيل وخارجها، وأن هذا التحالف ينفق عشرات ملايين الشواكل، من أجل إحضار المواطنين العرب إلى صناديق الاقتراع، من أجل التصويت ضده وإسقاط حكم حزب الليكود. وقال نتنياهو في مقابلة معه نشرتها صحيفة "يسرائيل هيوم"، يوم الجمعة الماضي، إنه "يوجد تحالف تحركه جهات خفية ومكشوفة، وهدفها إسقاط الليكود عن الحكم وتشكيل حكومة يسار مكانه".

ووصف نتنياهو الوضع وكان هناك مؤامرة كبرى ضده: "التحدث عن قوى كبيرة جدا، وعن جمع عشرات ملايين الشواكل من خارج البلاد، وهناك مستشارون وجهات أخرى، من أجل تحقيق أمرين: التسبب بحضور أعداد كبيرة للغاية من مصوتي اليسار إلى صناديق الاقتراع، والتسبب بامتنال مكثف لعرب إسرائيل في صناديق الاقتراع". وتابع أن "الحديث يدور عن جمعيات يتم تمويلها جيدا وأن يكون



نتنياهو ومرشح - للبقاء (أفب)

بإمكانها إيصال عدد النواب العرب إلى ١٦ نائبا وحسم نتيجة الانتخابات".

وهاجم نتنياهو ناشر صحيفة "يديعوت اخرونوت"، نونى موزيس، وقال إنه يعمل من أجل الإطاحة به. وقال إنه "يوجد هنا إعلام مركز وموجه ومنهجي يديره نونى موزيس وفي نيته تغيير حكم الليكود، وبضمن ذلك ممارسة ضغوط على مراقبى الدولة من أجل إصدار تقارير قبل الانتخابات بأسابيع قليلة".

ويشار إلى أن جميع استطلاعات الرأي التي نشرت مؤخرا، أظهرت أن حزب الليكود لا يتنجح في أن يكون أكبر قوة سياسية في انتخابات الكنيست المقبلة، إضافة إلى تراجع قوة كتلة أحزاب اليمين والحريديم.

تحليلات: خطاب نتنياهو أمام الكونغرس موجه أساساً إلى الناخب الإسرائيلي!

*** الغاية الأهم للخطاب - استمرار تجاهل الفلسطينيين ومشكلة الاحتلال! ***

امتد الخطاب الذي ألقاه رئيس حكومة إسرائيل بنيامين نتنياهو أمام الكونغرس الأميركي يوم ٣ آذار الحالي وتركز حول إيران والاتفاق المحتمل بينها وبين الدول الكبرى بشأن برنامجها النووي، لمدة ٤٥ دقيقة ذكر خلالها إيران ١٠٧ مرات، وقطع الخطاب ٣٦ مرة بالتصفيق، بينما ٢٣ مرة وقف الحاضرون فيها على أرجلهم.

لكن باستثناء صحيفة "يسرائيل هيوم" (إسرائيل اليوم)، التي تأسست خصيصا لدعم نتنياهو، وهي الأوسع انتشارا لأنها توزع مجاناً، فإن الغالبية الساحقة من وسائل الإعلام الإسرائيلية صيغت خطاب نتنياهو زعيما للتأييد لوجوب منع إيران من جازارة قدره على صنع سلاح نووي.

والخطا الجسيم الذي ارتكبه نتنياهو بحسب وسائل الإعلام هذه، هو أنه دخل في مواجهة مع الرئيس الأميركي، باراك أوباما، وأن خطابه في الكونغرس، الذي جرى تنسيقه مع المعارضة الجمهوريّة، ومن خلف ظهر البيت الأبيض، عمق الأزمة أكثر. ورد أوباما بالقول إن نتنياهو لم يأت بجديد ولم ي طرح بدائل للمحادثات مع إيران واحتمال التوصل إلى اتفاق معها.

لكن نتنياهو لا يأبه بهذه الأزمة، وفقا للمحللين، لأن هذا الخطاب هو بمثابة "صراع بقاء" سياسي في قمة المؤسسة الإسرائيلية. وجاء هذا الخطاب في اليوم نفسه الذي بدأت فيه الأحزاب المتنافسة في انتخابات الكنيست، التي ستجري يوم الثلاثاء المقبل (١٧ آذار)، بيت دعايتها الانتخابية في قنوات التلفزيون والإذاعات.

وكرر نتنياهو طوال الخطاب أقوالاً أدلى بها في الماضي، حول إيران وبرنامجها النووي.

فهو تحدث عن "وزير فارسي أراه إعادة الشعب اليهودي قبل ٢٥٠٠ عام، واليوم، يقف الشعب اليهودي أمام محاولة زعيم فارسي لتدميرهم".

وأضاف أن "الزعيم الروحي لإيران، آية الله علي خامنئي، ينشر الكراهية القديمة المعادية للسامية، ويغرد في تويتر أن إسرائيل يجب أن تباد، ولا يوجد اثرتن جدية في إيران، لكن الفرصة متوفرة دائما لخامنئي للتفريد بالانكليزية وتهديدا".

ولفت نتنياهو للإعلام الإسرائيلية إلى أن نتنياهو لم يجزؤ على التوسع لدى انتقاده الاتفاق المحتمل مع إيران، لأن الإدارة الأميركية حذرت، قبل الخطاب بيوم واحد، من أنه في حال الكشف عن أسرار أطلعه عليها البيت الأبيض، سيتمتر هذا الأمر "خيانة".

وقال نتنياهو في الكونغرس إنه "على الرغم من أن الاتفاق النهائي لم يقع بعد، إلا أن هناك وثائق تعرف بشأنها وهي مكشوفة أمام الجمهور، ولا داعي لمعلومات استخباراتية أو لوكالة استخبارات، وبالإمكان العثور عليها في غوغل".

وأضاف أن "الاتفاق يشمل تنازلاتين مهمين، يبقى لإيران برنامجا نوويا واسعاً، وهو يخفف القيود من هذا البرنامج بعد عشر سنين، وهذه صفقة سيئة لأنها لا تمنع طريق إيران

نحو القبلة. إنها تشق طريق إيران نحو القبلة".

وكرر نتنياهو القول إن إيران تهدد العالم كله وليس إسرائيل فقط، معتبرا أن إزالة العقوبات عنها يجب أن تتم بعد تنفيذ ثلاثة شروط: "أن توقف إيران عدوانيتها ضد جاراتها في الشرق الأوسط، أن تتوقف عن رعاية الإرهاب في العالم كله وأن تتوقف عن التهديد بالقضاء على إسرائيل".

وأردف أنه "إذا أرادت إيران أن يتعاملوا معها كدولة طبيعية، عليها أن تتصرف كدولة طبيعية. وطوال عام قيل لنا إن عدم التوصل إلى اتفاق أفضل من توقيع اتفاق سيء، وفعلا، هذا اتفاق سيء،، والآن يقولون لنا إن البديل لاتفاق هو الحرب، ببساطة هذا ليس صحيحا، والبديل لهذا الاتفاق السيء هو اتفاق أفضل منه. اتفاق أفضل قد لا تحبه إسرائيل وجاراتها، لكن بإمكاننا التعايش معه. إن التاريخ يضعنا أمام مفتقر طرق مصري، وعلينا الاختيار بين طريق تقودنا إلى اتفاق سيء وتقود إلى إيران نووية حربية، وطريق ثانية تقود إلى اتفاق أفضل وبإمكانه منع إيران نووية وشرق أوسط نووي ومنع النتيجة رهيبية لهذين الأمرين للإنسانية كلها".

وكرر نتنياهو القول إن إيران تهدد العالم كله وليس إسرائيل فقط، معتبرا أن إزالة العقوبات عنها يجب أن تتم بعد تنفيذ ثلاثة شروط: "أن توقف إيران عدوانيتها ضد جاراتها في الشرق الأوسط، أن تتوقف عن رعاية الإرهاب في العالم كله وأن تتوقف عن التهديد بالقضاء على إسرائيل".

وأردف أنه "إذا أرادت إيران أن يتعاملوا معها كدولة طبيعية، عليها أن تتصرف كدولة طبيعية. وطوال عام قيل لنا إن عدم التوصل إلى اتفاق أفضل من توقيع اتفاق سيء، وفعلا، هذا اتفاق سيء،، والآن يقولون لنا إن البديل لاتفاق هو الحرب، ببساطة هذا ليس صحيحا، والبديل لهذا الاتفاق السيء هو اتفاق أفضل منه. اتفاق أفضل قد لا تحبه إسرائيل وجاراتها، لكن بإمكاننا التعايش معه. إن التاريخ يضعنا أمام مفتقر طرق مصري، وعلينا الاختيار بين طريق تقودنا إلى اتفاق سيء وتقود إلى إيران نووية حربية، وطريق ثانية تقود إلى اتفاق أفضل وبإمكانه منع إيران نووية وشرق أوسط نووي ومنع النتيجة رهيبية لهذين الأمرين للإنسانية كلها".

نتنياهو حرق الجسور الأخيرة التي بقيت لنا في البيت الأبيض

اعتبر المحلل السياسي ورئيس تحرير صحيفة "معاريف"، بن كسيبت، أن ثمة شكاً كبيراً في إمكانية التوصل إلى اتفاق بين إيران والدول الكبرى. وأشار إلى أن التقديرات في وزارة الخارجية وجزءة الاستخبارات في إسرائيل هي أن احتمال التوصل إلى اتفاق مع إيران خلال هذه الجولة (من المحادثات) ضئيل جدا. وهناك ثمانية مواضيع مركزية مختلف حولها، وتم التقدم في اثنين منها فقط. ولا يوجد تقدم في باقي المواضيع الستة. ومن الصعب جدا التصديق أنه سيكون هناك اختراق في الأيام العديدة المتبقية. والفرنسيون يعارضون، والألمان غير متحمسين، وعلى الأرجح سيتم تمديد الموعد النهائي (الاتفاق بحلول يوم ٢٤ آذار الجاري). وجميع هذه التفاصيل واضحة ومعروفة لصناع القرار قبل هبوط بنيامين نتنياهو في واشنطن".

وأضاف كسيبت أن "نتنياهو يعرف ذلك أفضل منا جميعا. وهو مطلع ويقراً تقارير الاستخبارات، ويعلم أن هذه الجولة لن تكل، على ما يبدو، اتفاقا. لكن نتنياهو اكتشف فرصة سياسية نادرة، وهو الأخير الذي سيتنازل عنها. إنه يعقري سياسي وخاصة في كل ما يتعلق بصراع بقائه الشخصي".

ورأى كسيبت أنه "في المدى البعيد، خطاب نتنياهو ألحق ضررا أكثر من الفائدة. لكن في المدى القصير أصاب الهدف. فقد سافر إلى إلقاء خطاب في الكونغرس، متجاهلا التحذيرات، وأهان الرئيس على الملأ، وحرق الجسور الأخيرة التي بقيت لنا في البيت الأبيض. ومع ذلك بعد أسبوع أو عشرة أيام، عندما يعلن الجانبان عن ارفضها (المحادثات

النووية) من دون اتفاق، سيعان نتنياهو أن هذا تم بفضل. من جانبه، كتب المراسل السياسي في موقع "واللا" الإلكتروني، أمير تيبون، أن الامتحان الوحيد لنجاح نتنياهو هو "إذا تمكن من إقناع عدد كاف من أعضاء مجلس الشيوخ بدعم قانون لإحباط الاتفاق النووي مع إيران.

ووفقا لهذا الامتحان، فإن قبول مقبول صبيحة اليوم التالي للخطاب، إنه على ما يبدو، وعلى الرغم من القدرة الخطابية المقتنة والتصفيق الحماسي وارتفاع شعبيته في الاستطلاعات، إلا أن نتنياهو فشل في مهمته الأساسية".

ولفت تيبون إلى أنه من أجل إحباط اتفاق نووي مع إيران، يتعين على نتنياهو إقناع ١٥ سينااتورا ديمقراطيا بالانضمام إلى أحد مشاريع القوانين التي صاغتها وضع عراقيل تصعب كثيرا على أوباما التوصل إلى اتفاق. والحاجة لإقناع هذا العدد من السيناتورات نابع من أن الرئيس الأميركي يعتمر استخدام حقه بوضع "فيتو" ضد جميع مشاريع القوانين هذه.

وبإمكان أعضاء مجلس الشيوخ إلغاء مفعول هذا "الفيتو" فقط في حال أيد مشاريع القوانين ٦٧ سينااتورا فما فوق. ويوجد في مجلس الشيوخ ٥٢ سينااتورا من الحزب الجمهوري، الذين يتوقع أن يؤيدوا مشاريع القوانين. ولكن من أجل إلغاء مفعول "الفيتو" الرئاسي، يجب أن ينضم إليهم ١٥ سينااتورا على الأقل من الحزب الديمقراطي، لكن هذا الأمر صعب جدا إذ يصعب عليهم الخروج علنا ضد رئيس من حزبيهم، رغم تحفظهم من اتفاق محتمل مع إيران.

واقترح تيبون أقوال زعمية الديمقراطيين في مجلس النواب الأميركي، نانسي بيلوسي، بأنها "كؤميدة قديمة لإسرائيل، كدت أبكى خلال الخطاب. ما هذا الاستخفاف بذكاء الولايات المتحدة، وما هذا الاستعلاء".

ورأى تيبون أن أقوال بيلوسي تعبر عن الشعور السائد بين الديمقراطيين بعد خطاب نتنياهو، وهو مزيج من "الشعور بالإهانة، والغضب، انعدام الثقة".

«لا جدوى من الحوار مع البيت الأبيض»

خلفا للرأي السائد في إسرائيل، وحتى داخل أوساط في حزب الليكود الحاكم، بأن خطاب نتنياهو هدفه كسب تأييد داخلي مع اقتراب انتخابات الكنيست، اعتبر الخبير في الشؤون الأميركية والمحاضر في جامعة حيفا، البروفيسور أبراهام بن تسفي، في مقال نشره في صحيفة "يسرائيل هيوم"، أنه "من حيث مضمونه ومن حيث المنبر الذي ألقى منه، بالإمكان التأكيد أن جماهير الهدف للخطاب كانت الجمهور الأميركي ومبعوثيه في الكونغرس".

وكتب بن تسفي أن غاية أقوال نتنياهو الهازمة هي توضيح «الدلالات الكارثية» للتوجه نحو اتفاق مع إيران، وذلك «على أمل أن تلقى إنجازاته وتحذيراته أذناً صاغية في الرأي العام، ولكي تؤثر بذلك على مواقف أعضاء الكونغرس

بإمكانها إيصال عدد النواب العرب إلى ١٦ نائبا وحسم نتيجة الانتخابات".

وهاجم نتنياهو ناشر صحيفة "يديعوت اخرونوت"، نونى موزيس، وقال إنه يعمل من أجل الإطاحة به. وقال إنه "يوجد هنا إعلام مركز وموجه ومنهجي يديره نونى موزيس وفي نيته تغيير حكم الليكود، وبضمن ذلك ممارسة ضغوط على مراقبى الدولة من أجل إصدار تقارير قبل الانتخابات بأسابيع قليلة".

ويشار إلى أن جميع استطلاعات الرأي التي نشرت مؤخرا، أظهرت أن حزب الليكود لا يتنجح في أن يكون أكبر قوة سياسية في انتخابات الكنيست المقبلة، إضافة إلى تراجع قوة كتلة أحزاب اليمين والحريديم.

المواطنة في الضفة الغربية، وتوسيع المستوطنات واحتجاز سكان قطاع غزة تحت الحصار، هو الخطر الذي يهدد مستقبل إسرائيل.

وأضافت الصحيفة أنه "خلال سنوات حكم نتنياهو الست تعاطفت عملية تسرب الاحتلال إلى قلب إسرائيل، فالتوتر الداخلي بين اليهود والعرب ازداد، وأحزاب اليمين تتنافس فيما بينها حول دفع قوانين معادية للديمقراطية، غايتها ترسيخ التمييز ضد الأقليات وسلب تعبيرها السياسي، وفي الوقت الذي استعد فيه نتنياهو لخطابه في الكونغرس، هاجم زعران اليمين عضو الكنيست حنين زعبي خلال اجتماع سياسي في رامات غان. وقد كان هذا استمرارا طبيعيا لمشروع قانون القومية ومحاولة طرد زعبي وزملائها من الكنيست، وتجسيذا إضافيا بأن الديمقراطية تواجه صعوبة في أدهائها وازدهارها إلى جانب الأبارتهايد والاحتلال العسكري".

وخطمت الصحيفة افتتاحيتها بأن «المعركة الانتخابية الحالية تجري كأنها حفلة عيد المساخر (الذي يصادف في هذه الأيام)، والأحزاب اختارت وضع اقتعة: إيران، أسعار الشقق، خصومات شخصية، لا أحد يجزؤ على الانتشغال بالصراع مع الفلسطينيين، وثمنه الكبير والحاجة إلى إنهائه، وفي مقدمتهم رئيس الحكومة، الذي أهدر فرصة التفات الأنظار التي حصل عليها في الكونغرس ولم يذكر الخط الحقيقي المائل على إسرائيل».

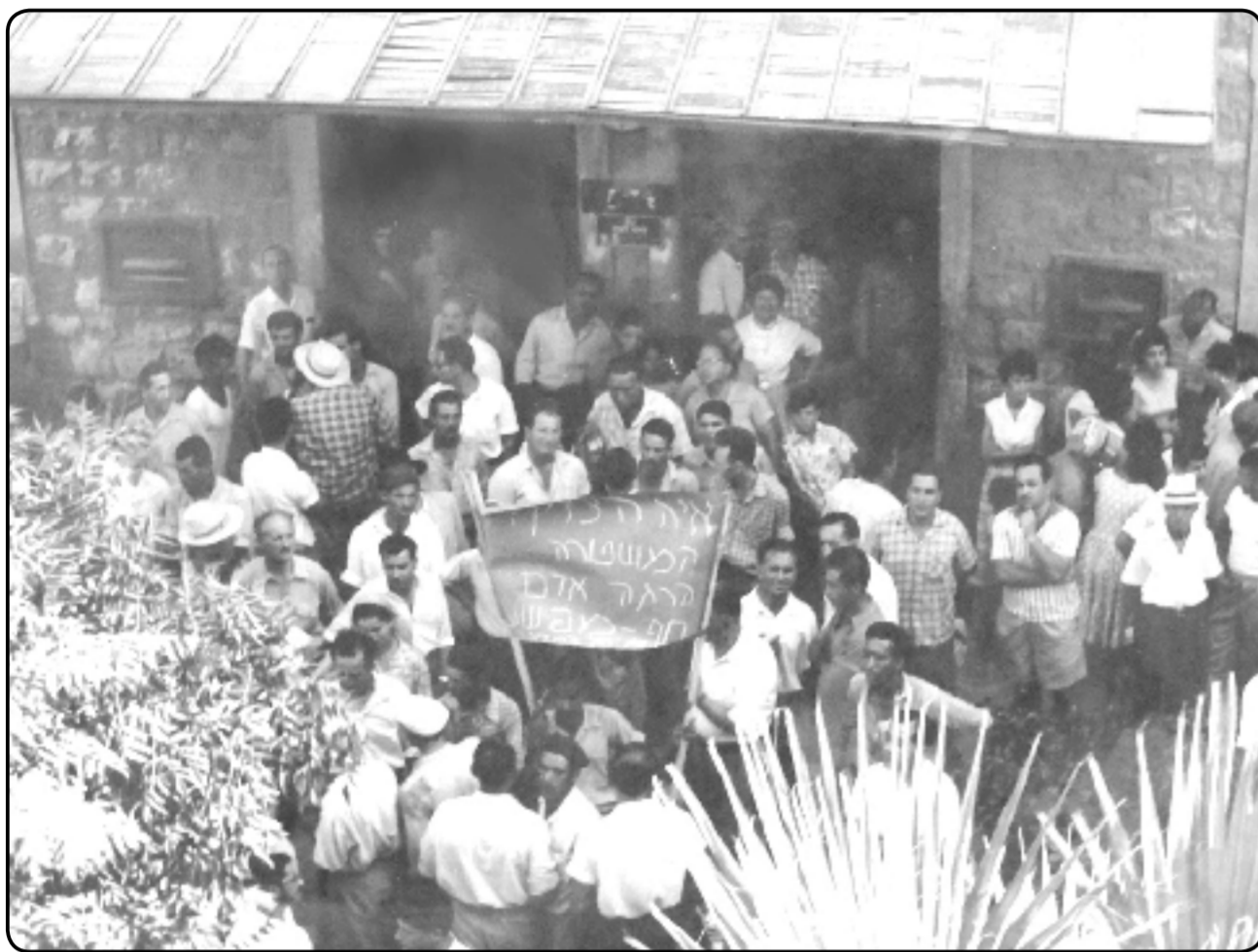
ورأى المؤرخ الإسرائيلي والمحاضر في جامعة تل أبيب، الدكتور أفيعد كلاينبرغ، في مقاله الأسبوعي في صحيفة "يديعوت اخرونوت"، أنه «في الوعي الإسرائيلي لا يزال هناك إيمان وكان "الشعب" منقسم بين كتلة يمين وكتلة يسار. لكن في إسرائيل لم يعد هناك تقسيم كهذا، وذلك يعود بالأساس إلى أن اليسار الصهيوني بات غائبا تقريبا عن الخريطة السياسية».

وأكد كلاينبرغ أن "التقسيم الأكثر دقة هو بين يمين متطرف ويمين معتدل، وعلى الرغم من الصورة الذاتية بوجود انقسام وانشقاق، إلا أن إسرائيل هي مجتمع يسوده إجماع واسع. وتعتقد غالبية هائلة أن السلام لا يتجانس مع الأمن».

وأضاف أن "التهديد الوجودي على إسرائيل هو ورقة تين يختبئ خلفها مفهوم مسياني يقضي بضم المناطق لأسباب أيديولوجية – اجتماعية، رغم أن إسهام المستوطنات في الأمن معدوم».

ولخص كلاينبرغ إلى أنه «في كل الجلبة الإعلامية (حول خطاب نتنياهو)، نحن مستعمرون في تجاهل أمر مركزي واحد، وهو أن التهديد الأكبر الذي نقف أمامه ليس مجرد وجود دولة إسرائيل، وإنما طبيعتها كمجتمع منفتح وعادل»، مشيرا إلى أن سياسيين مثل نتنياهو ورئيس حزب "البيت اليهودي"، اليميني المتطرف، نفتالي بينيت، يدعون قذماً ما وصفه بأنه «مفهوم الأمن المدعور».

الرواية الشرقية الجديدة: تأسيس هوية إسرائيلية جديدة ونزع شرعية الصهيونية



أحداث وادي الصليب في حيفا، الشرطة قمعت احتجاجات الشريين.

الذي ينظر إلى الرواية الشرقية الجديدة على أنها منتزعة من «بوقة الصهر» الصهيونية التي تعتبرها بوقة عنيفة. ووفقا لهذا الاتجاه، فإنه ينبغي كتابة تاريخ اليهودية الشرقية، أو العربية - اليهودية، والكفاح من أجل وجود هذه الرواية، من الناحية السياسية ومن نواح أخرى أيضا، والتي تضعها في مركز المجتمع وتنسجها داخل أحد نماذج التعددية الثقافية. وترى جميع الاتجاهات النضال في أساسها، ولكنها تختلف عن بعضها بالتعامل مع طبيعة النضال وإمكانات أحداث شراكة في الرواية في المجتمع الإسرائيلي - اليهودي، أو بين أجزاء المجتمع اليهودية وغير اليهودية في إسرائيل اليهودية.

ورأى كيرل أن الرواية الشرقية الجديدة تشكل، منذ بداية النقاش حولها، انعكاسا حيال النضال الشرقي في إسرائيل، وذلك بسبب طبيعته وأهدافه المعلنة والأساليب المستخدمة من أجل تحقيقها، وبالأساس بسبب التغيير الجذري في فرضياته الأساسية وطبيعة النظرة إلى الواقع الإسرائيلي وإلى الرواية الصهيونية وممثليها، وكذلك بسبب مناهضتها بصورة تقوض المفهوم لتلقائيا ويتطلب تغييرا.

وأضاف الباحث أن هذه الرواية الشرقية الجديدة تضع أمام الصهيونية الإسرائيلية الراهنة التحديات الفلسفية والتربوية الأكثر مركزية وبضمنها تخفيف الطابع الصهيوني - الأوروبي إلى حد إلغاء الطابع الصهيوني لإسرائيل. وترى هذه الرواية أنه ينبغي الانتقال إلى نموذج دولة ومجتمع متعدد الثقافات، وإلى دولة جميع مواطنيها من دون أي تفضيل للجمهور اليهودي من الناحيتين القومية والمدنية. كذلك تطالب هذه الرواية بإدخال تغييرات واسعة إلى مضامين التعليم بحيث تتوقف عن كونها أوروبية التمرکز، وإنما عليها أن تعترف باليهودية الشرقية كإمكانية مواطنة جديدة مرتبطة بالجزء الشرق أوسطي ومن خلال التضامن المدني مع الأقلية العربية الفلسطينية في إسرائيل.

واعتبر كيرل أن الرواية الشرقية الجديدة تسعى منذ التسعينيات إلى صنع «يهودية شرقية جديدة تعمل من أجل إضعاف القوة المطلقة والمهيمنة للرواية العليا الصهيونية كقصة مهيمنة. وهدفها هو نزع شرعية متواصلة لما يسميه واضعو الرواية، وعلى رأسهم إيلا شوحط، بأنه الأجهزة القمعية للرواية العليا، والدكتورة شوحط هي باحثة في ثقافة الشرق الأوسط وتعمل في الولايات المتحدة.

ووفقا لكيرل فإن شوحط تبحث في كتاباتها التاريخ الصهيوني من منظور استشرافي، وتبحث في قضية الهوية الشرقية من وجهة نظر التعددية الثقافية، ومن خلال نقد نسوي واستنادا إلى النظرية ما بعد الكولونيالية، وتركز بشكل خاص على نسخ العلاقات القمعية الكولونيالية وما بعد الكولونيالية القائمة بين العالم الأول والعالم الثالث ونقل هذه العلاقات إلى الواقع في إسرائيل. وتنطلق شوحط في كتابها «ذاكرات ممنوعة»: نحو فكر متعدد الثقافات»، الذي صدر في العام ٢٠٠١، من أنه «يمكن في الاعتراف بإنقاذ الشرقيين وسلب ثقافتهم - في دولة يهودية تتفاخر بديمقراطية متسامية - لآلة اتهام ضد الصهيونية والمؤسسة الإسرائيلية على أنها قمعية تجاه جميع سكان الشرق»، وهي تضع ثلاثة أمور تشكل أساسا للرواية، وهي: محاسبة الماضي، بمعنى إجراء محاكمة تاريخية للصهيونية الكولونيالية؛ كتابة تاريخ جديد وشرقي خالص؛ إنتاج هوية يهودية شرقية - عربية منعزلة عن الهوية الأشكنازية التي تعرفها بأنها صهيونية.

مرحلة السياسة الحزبية حتى العام ١٩٧٧، وهو العام الذي حصل فيه الانقلاب في إسرائيل بصعود حزب الليكود لأول مرة إلى الحكم بتأييد واسع من الشرقيين، وكان تصويت الشرقيين في انتخابات هذا العام ضد المؤسسة التي كان يسيطر عليها «المعراج» الذي أصبح يعرف لاحقا بحزب العمل، هو تصويت انتقالي ضد حزب «مباي»، التسمية السابقة لهذين الحزبين. والمحطة التالية في نضال الشرقيين كانت «حركة الخيام»، ثم فترة «الوعي الراديكالي»، من العام ١٩٨١ وحتى العام ٢٠٠٣، وأبرز علامات هذه الفترة هي «تمرد صناديق الاقتراع»، ودور دافيد ليفي، القيادي الليكودي الذي تولى لاحقا منصب وزير الخارجية، ثم إقامة حزب «تامي» برئاسة اهارون أبو حنصيرا، وتأسيس حزب شاس في العام ١٩٨٤، ولحق ذلك الخطاب الشرقي الجديد وحتى تأسيس «القوس الديمقراطي الشرقي»، الذي يوصف سوية مع هيئات أخرى، بالشرقيين الجدد.

والجدير بالإشارة أنه في معظم مراحل هذه الفترة لم يخرج النضال الشرقي القديم ضد الصهيونية باعتبارها «حركة التحتر للشعب اليهودي»، أو ضد «شرعية الطابع اليهودي للدولة»، وإنما طالب هذا النضال بالمساواة في ظروف المواطنة بين الشرقيين والأشكناز.

الرواية الشرقية الجديدة

في محاولة لوضع نظرية معرفة حول اليهودية الشرقية في إسرائيل، عقد منتدى دراسات المجتمع والثقافة في إسرائيل، التابع لمعهد فان لير في القدس، في كانون الأول من العام ١٩٩٩، مؤتمرا بمشاركة واسعة. وسعى المنتدى إلى إجراء مواجهة معرفية أكاديمية من مناهج مختلفة مع المواقف النقدية التي تعالت ونشأت في الميدان الثقافي والسياسي في إسرائيل حول اليهودية الشرقية في إسرائيل. وقد عقد هذا المؤتمر بعد أكثر من سنتين على تشكيل «القوس الديمقراطي الشرقي»، الذي تأسس في تل أبيب في ٦ آذار العام ١٩٩٧، بمشاركة أكثر من ٣٠٠ شخص من كافة أطراف القوس السياسي.

ورسم هذا المؤتمر هدف الأنشطة التي ستبذل الرواية الشرقية الجديدة، وفي صلبها بالأساس خطاب مثقف وأكاديمي يكون مدعوماً بأنشطة قانونية وبالمنقول في منابر إعلامية في إسرائيل والعالم. وتعين على هذا الخطاب أن يشكل تحديا لجهاز التربية والتعليم الإسرائيلي بمفهومه الواسع، وليس لجهاز التعليم الرسمي فقط، من خلال طرح أسئلة حول الهوية الطائفية والمدنية والقومية. وكان الاتجاه بين المتحاورين تفكيك الأزدواجية السائدة بين النظرية والممارسة، وبين الخطاب العام والخطاب الأكاديمي، وبين النشاط السياسي والنشاط الموضوعي - المحايد وبين إنتاج المعرفة واستهلاكها.

وخلال بناء الرواية الشرقية الجديدة، تطورت اتجاهات أخرى، التي نظرت إليها بمعزل عن الرواية الصهيونية - الأشكنازية وتفرقت في إمكانية كتابة تاريخ شرقي بديل. وسعت هذه الاتجاهات الأخرى إلى ربط يهودية إسبانيا، بكل مناحي حياتها الواسعة، في الدول العربية وأوروبا، بهذه الرواية، من الناحيتين التاريخية والدينية. وأشار كيرل إلى أنه تؤيد هذه الاتجاهات، على سبيل المثال، جهات مثل حركة شاس الحريدية، ومبادرة «كيدما» وهي حركة علمانية بالأساس.

لكن كيرل اختار ألا يتناول هذه الاتجاهات في بحثه، وإنما تناول الاتجاه

في أعقاب قيامها العام ١٩٤٨، جلبت إسرائيل إليها معظم اليهود من الدول العربية، وأصبحوا يعرفون بال«شرقيين»، وسعت المؤسسة الحاكمة، التي يسيطر عليها الأشكناز، أي اليهود من أصول غربية وخاصة من أوروبا الشرقية، إلى طمس الثقافة العربية للمهاجرين الشرقيين الجدد إليها ومنعهم من استخدام اللغة العربية، من أجل أن تزرع فيهم روح «اليهودي الجديد»، الإسرائيلي، وغرس الأفكار الصهيونية لديهم.

لكن الشعور السائد لدى الشرقيين من عمليات أسرتهم وصهينتهم هو أن نظرة الأشكناز كانت دائما استعمارية، وأنه يتم التنكيل بهم، كما أن الشرقيين لم يحصلوا على وظائف كبيرة، وأن الرواية التاريخية الإسرائيلية الأشكنازية تهيمن عليهم وتهمشهم، بل وتتعامل معهم بعنصرية، لمرجد أنهم شرقيون. وأدى هذا الشعور في مراحل مبكرة إلى انتفاض الشرقيين في خمسينيات وستينيات القرن الماضي.

لكن التحول المهم في حياة الشرقيين بدأ في بداية النصف الثاني من التسعينيات، وخصوصا في أعقاب تأسيس «القوس الديمقراطي الشرقي»، الذي وضع هدفا أمامه هو التأثير على الأجندة العامة وإحداث تغيير شامل للمجتمع الإسرائيلي ومؤسساته، وحتى تأسيس «دولة جميع مواطنيها».

وقد صدر مؤخرا كتاب بعنوان «الرواية الشرقية الجديدة في إسرائيل» من تأليف الباحث والمحاضر في جامعة حيفا، الدكتور أرييه كيرل. ويتناول بحث كيرل تطور رواية الشرقيين، وبشكل خاص الرواية الشرقية الجديدة، تلك التي كان «القوس الديمقراطي الشرقي»، بين أبرز المبادرين إليها. ويتناول بحث كيرل الرواية الجديدة من وجهة نظر نقدية كونها تضع تحديا أمام إسرائيل وتطالب بتغيير كافة التوجهات السياسية والاجتماعية والاقتصادية الإسرائيلية، والأهم من ذلك أن هذه الرواية الجديدة تطالب بمحاكمة الماضي وإعادة كتابة التاريخ، ومناهج التعليم، من جديد وبشكل يخلو من الهيمنة الأشكنازية.

ويستعرض كيرل في بحثه ثلاثة مراحل للصراع بين الرواية الشرقية وتلك الأشكنازية. أولا، محاكمة «الرواية التاريخية الاستعمارية الصهيونية»؛ ثانيا، كتابة التاريخ مجددا؛ وثالثا، تأسيس هوية عربية - شرقية منفصلة عن الهيمنة الأشكنازية، التي تعرفها الرواية الشرقية الجديدة بأنها عنيفة ومحتملة ضد اليهود والعرب وغازية وغربية عن الحيز الشرقي غير الأوروبي.

المراحل المبكرة للرواية الشرقية

يدور في إسرائيل، منذ تأسيسها وتشكيل مجتمعها، صراع نشط بين روايات تاريخية ترمي إلى بلورة الهوية والذاكرة الجماعية والسيطرة عليها بواسطة عدة أدوات من بينها مناهج التعليم، وخاصة من خلال إشراف مركزي على هذه المناهج وتدريسها. ويؤكد كيرل أن المشروع الصهيوني لم يتسبب فقط بصراع مقابل الآخر غير الصهيوني وغير اليهودي، وإنما نتج عنه صراع داخل حدوده. وخلال هذا الصراع بين الروايات، التي تمثل توجهات مجموعات تنتج ذاكرة جماعية بديلة، يتم نسخ ونقل وعي مجموعات اجتماعية، من خلال وسائل تضليل هدفها ضمان السيطرة المطلقة للرواية المنتصرة والحفاظ على مكانتها المهيمنة.

وبرزت الرواية الصهيونية المهيمنة، التي تأسست من خلال المسمى إلى بلورة «اليهودي الجديد»، في العقود الأولى لقيام إسرائيل، التي تعتبر سنوات ازدهار «ثقافة الصابرا الإسرائيلية»، وتطلعت النخب، الأشكنازية بغالبيتها، إلى منع صيغة يهودية للدولة القومية ويكون فيها تطابق بين الحكم والأرض ومبنى ثقافي وطني، من خلال سيطرة مركزية على الذاكرة الجماعية. وقد جرى بناء هذه الذاكرة من عناصر بارزة متمركزة حول الرواية الأشكنازية ومن خلال استخدام جهاز التعليم السلطوي، وبضمن ذلك مناهج تعليم موحدة في موضوع التاريخ «ورهن فصول التاريخ العام التي يتم تدريسها بالرواية الصهيونية»، ومن خلال إشراف متشدد على هذه المناهج.

وأشار كيرل إلى دراسات لباحثين أشكناز، أكدوا أن وضع الشرقيين كمواطنين من الدرجة الثانية انعكس بتعريفهم ك«طوائف»، وتطلعت الرواية الصهيونية إلى إلغاء «حالة الشتات» في المجتمع الإسرائيلي من خلال نفيها المطلق، وتأسيس نفسها على كون اليهود هم «الشعب المختار»، وتجديد اللغة العبرية وإنتاج هوية علمانية لحركة تحترق قومي «وبناء ديانة جديدة، هي الديانة الصهيونية».

وأضاف كيرل أنه خلال تحويل الرواية الصهيونية إلى مشروع قومي إقليمي وثقافي، جرى تنفيذ خطوات تربوية في إطار سياسة «بوقة الصهر»، وتم تبريرها على أنها جزء من عملية بناء أمة جديدة. وشملت هذه الخطوات استيعاب «المناسبات» وإقصاء كل ما هو «بحاجة إلى تحسين» وسلسلة خطوات تفضيل وتمييز مكشوفة وخفية، وكان بضمنها خطوات ضد الشرقيين. وبهذا الشكل جرى وضع مناهج تعليم رسمية اتسمت بأنها ذات طابع أوروبي بالأساس، ومنحت مكانا صغيرا جدا لثقافة يهود الشرق، وبرز فيها نموذج الصابرا على أنه النموذج المطلوب لصورة اليهودي الجديد، أي الإسرائيلي.

وأتت هذه الممارسات السلطوية - الأشكنازية إلى رد فعل من جانب الشرقيين. ويوجز كيرل علامات في طريق النضال الشرقي القديم، وكان أولها في العقد الأول بعد قيام إسرائيل وتمييز «بالانتقال من الصدمة إلى الاحتجاج»، وسياسة انعدام المساواة الاقتصادي - الاجتماعي، وبرود فعل سياسية واحتجاجات مبكرة وتمرد وادي الصليب في حيفا والذي مثل بداية النضال المنظم.

بعد ذلك جاء الانتقال من «بوقة الصهر» إلى «وعاء ضغط اجتماعي»، والنضال قبل ظهور «الفهود السود»، في العام ١٩٧١، والانتقال إلى

تحديات الرواية الشرقية الجديدة

إن التحدي التربوي الشرقي هو إقناع جيل شاب من الباحثين والمعلمين بالرواية الشرقية الجديدة وبوجوب محاسبة الماضي الصهيوني ووضعه، كعملية اعتراف، في محاكمة تاريخية للصهيونية. ويرى مؤيدو الرواية الشرقية الجديدة أن عمل هؤلاء الباحثين والمعلمين سيثمر عن أبحاث ستشكل جزءا من مناهج التعليم في المؤسسة الأكاديمية وجهاز التعليم كله وتكون أداة في نضال الرواية الشرقية الجديدة ضد التاريخ الصهيوني باسم الشرقيين وباسم آخرين يرون بأنفسهم متضررين من المشروع الصهيوني كجماعة تم إقصاؤها. وتطالب المحاكمة التاريخية بوضع الصهيونية وروايتها العليا في قفص الاتهام التاريخي ومطالبتها بتقديم حساب متواصل عن جرائمها.

وترى الباحثة إيلا شوحط أن غاية المحاسبة التاريخية ليست فقط الحصول على تعويض ثقافي، وإنما من أجل «تصحيح الخط» الذي سيسمح بالاعتراف المطلوب بمشروع التعددية الثقافية كبديل لسياسة «بوقة الصهر»، التي تتهمها الرواية الجديدة بالأسرلة العنيفة لأجزاء واسعة من المجتمع. ولذلك فإن التعامل مع المحاكمة التاريخية ينبغي أن يشمل كتابة رواية متهمه وحاذقة. وهذا التعامل يتطلب عدم الاعتذار أمام الكولونيالي الصهيوني الأشكنازي وإنما مطالبته بالنظر إلى ماضيه والاعتراف بذنبه، كجزء من فك الارتباط المطالب بتنفيذه لغرض استكمال المشروع التاريخي الجديد.

وأشار أرييه كيرل إلى أن كتابة تاريخ شرقي جديد وواضح هو تحدٍ مركزي. وسيكون قسم من هذا التاريخ معزولا عن الصهيونية وعن روايتها المهيمنة، لكن سيكون قسم منه مرتبطا بها، وخاصة من أجل إنتاج الرواية البديلة التي ستشمل عناصر الرواية المتحدة والتي ستكون ضد التاريخ الصهيوني الرسمي.

إضافة إلى ذلك، فإن الرواية الشرقية الجديدة في إسرائيل تسعى لأن تنتج هوية يهودية شرقية - عربية في إسرائيل ومنعزلة عن الهوية الأشكنازية. وهذه الهوية الشرقية - العربية الجديدة ستعمل من أجل تخفيف نفسها من العناصر التي نسبتها الرواية العليا الصهيونية لليهودية الشرقية، وخاصة وصم الشرقيين بنمط حياة تقليدي كمصيبة أساسية، ومن اعتبار أن الطابع العربي هو ما قبل حدثي وربط التقدم بالحياة الغربية فقط ووصفها بأنها مضادة للتخلف الشرقي. وتطالب الهوية الجديدة بعناصر متنوعة مثل المكانة والعدالة الاجتماعية والتعامل مع الضعيف والتعددية الثقافية بمفهومها الواسع والذي يشكل مظلة لجمهير كثيرة في إسرائيل، وبضمنهم الأشكناز أيضا، وكل ذلك ينبغي أن يتقوى تحت التزام بالسلام مع المحيط والاندماج في الشرق وليس نفيه وقمعه.

ورأى كيرل أن الهوية الشرقية، وهي نتاج الرواية الشرقية الجديدة، ستصبح الرواية - المظلة للمجموعات السكانية الضعيفة والمستعدة، والتي تعرفها الرواية الشرقية بأنه يجري التعامل معها بعنصرية وتمييز. وسيكون بالإمكان تحت هذه المظلة ممارسة التعددية الثقافية التي لا يوجد فيها احتمال لتفوق رواية معينة على غيرها. وفي مجال التعليم تطالب الرواية الشرقية بإلغاء الرواية القومية - الصهيونية، التي يصفاها كيرل بأنها العمود الفقري القومي اليهودي الذي بني عليه هيكل مناهج التعليم في مواضيع التاريخ والمدنيات والتوراة والأدب.

كما تطالب الرواية الجديدة بإجراء تغيير جذري في كل هندسة البيئة التعليمية المدرسية، وتغيير برامج الرحلات المدرسية، ومضامين سلة الثقافة وتغيير مفهومي للنصوص المدرسية، «وهذه النصوص هي كلية المجتمع المدني لنقل التراث القومي الصهيوني»، وترى الرواية الجديدة أنه ينبغي أن يحل مكان الرواية القومية الصهيونية تحد جديد، وهو تفضيل توجه تربوي يشمل تعدد الروايات ويستمع الطلاب الإسرائيلي في إظاره إلى عدد متنوع من القصص عن المجتمعات المختلفة في إسرائيل، اليهودية وغير اليهودية من دون تفضيل قصة قومية على أخرى أو تفضيل اتجاه قومي واحد، المعروف في مناهج التعليم الإسرائيلية باسم «تاريخ شعب إسرائيل»، ويهدف تدريس القصص القومية المتعددة إلى إثراء الطلاب ويسمح لهم باختيار هوية بدلا من إماء هوية واحدة ووحيدة عليه بادعاء أنها تمثل وحدة الشعب.

تأثير واسع

وأوضح كيرل أن تأثير الرواية الشرقية الجديدة على الخطاب العام في إسرائيل، منذ التسعينيات، هو تأثير واسع ويضع تحديا كبيرا. ويجري في إطار هذا التأثير تفكيك «خطاب المعرفة والقوة الحاكمة»، وتستقطب الانتباه أصوات وروايات أخرى في إطار نقطة الالتقاء بين ما بعد الصهيونية وما بعد الحداثة. ووفقا لهذا المفهوم، فإن الصهيونية لم تتطور لدرجة وصولها إلى نضوح طبيعي، وإنما كتفكت إلى عناصر وروايات عملت على إخفاؤها وقمعه، كما يرى الباحث النقدي في علم الاجتماع، لورانس سيلبرشطاين.

ووفقا لكيرل فإن «القوس الديمقراطي الشرقي» والرواية الشرقية الجديدة التي وضعها مفروسان في التوجه لما بعد كولونيالي، والذي في إطاره يتم تعريف الشرقيين على أنهم «أقلية»، في قلب الحداثة الغربية. ويستند ذلك إلى النظرية الاستشراقية التي وضعها إدوارد سعيد، والتي واصلتها شوحط وطورتها إلى اتجاه تبناه التيار المثقف في «القوس الديمقراطي الشرقي»، الذي يتقدمه الباحثان يهودا شنهاف ويوسي يونا وغيرهما. وقد طور هؤلاء هذا الاتجاه من الناحية النظرية ومنحوه أشكالا وعمقا يتعلق بإمكانات تطور اليهودية الشرقية كموقع واسع العواشم وغير متفلق وغير تقليدي.

ويأتي ذلك في مواجهة الأيديولوجيا الصهيونية التي سعت إلى نفي التعددية الثقافية السابقة وإخراجها من الواقع الإسرائيلي الجديد وإنتاج رواية جديدة ومؤسسة وراسخة في ذاكرة جماعية أسستها هذه الأيديولوجية، ومن المصلحة بعدم تشكيل خطر على المبنى الثقافي والسياسي في الدولة كما تم بلورته في المجتمع اليهودي في الفترة التي سبقت قيام إسرائيل، ولهذا الغرض «جرى بناء أجهزة هيمنة وأسرة بموجب النموذج الأميركي، لكنها كانت أكثر تطورا وهجمية، بسبب حقيقة أن حقوق الفرد لم تكن في المركز». ورأى كيرل أن هدف الرواية الشرقية الجديدة هو إعادة رسم حدود الخطاب الإسرائيلي. وتطالب الرواية بالانفصال عن البرنامج المهيمن في السنوات الأولى لإسرائيل حول الهويات الطائفية التي حملها معهم المهاجرون اليهود القادمون من بلدان مختلفة، وهذه الهويات كانت ثانوية في «بوقة الصهر».

وأضاف أن «القوس الديمقراطي الشرقي» كان يعترزم بطرح الرواية الجديدة اقتراح بديل «حائق وطويل الأمد»، يؤدي إلى نشوء تحالف تأثير وقوة ضاغطة في منظومة شبكة الروايات الإسرائيلية، وفي الوقت نفسه إقصاء الرواية العليا الصهيونية، ونزع شرعيتها بسبب انعدام أخلاقيتها المتواصل.

صدر عن «مدار»

المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»

علاقات إسرائيل الدولية

تحرير: عاطف أبو سيف



باحثان من «معهد دراسات الأمن القومي»:

الحرب العنيفة بين إسرائيل وحزب الله في لبنان وسورية وربما خارج الشرق الأوسط ستتواصل ويمكن أن تتصاعد خلال العام الحالي!

قال باحثان من «معهد دراسات الأمن القومي» في جامعة تل أبيب إنه من الواضح أن الحرب العنيفة بين إسرائيل وحزب الله في لبنان وسورية وربما خارج الشرق الأوسط ستتواصل ويمكن أن تتصاعد في العام الحالي (٢٠١٥) وذلك في ضوء محاولات سورية وإيران توسيع منطقة نفوذهما في جنوب سورية وفي هضبة الجولان السورية.

وأضاف هذا الباحثان وهما يورام شفايتسر ودودي سيمنتوف في دراسة جديدة نشرها المعهد الأسبوع الفائت، أنه في الفترة الأخيرة وقع حادثان لهما علاقة بعائلة مغنية. الحادث الأول هو اغتيال الذي نسب إلى إسرائيل لجهاد مغنية ومسؤولين كبار من حزب الله وإيران، بينهم جنرال إيراني من الحرس الثوري، والسذي وقع في هضبة الجولان. أما الحادث الثاني فهو مقال نشرته صحيفة “واشنطن بوست” تناول التعاون بين الولايات المتحدة وإسرائيل في اغتيال عماد مغنية والد جهاد، الذي كان رئيساً للجناح العسكري في حزب الله. وتناول هذا المقال أساليب مواجهة إسرائيل لحزب الله المدعوم من الإيرانيين، وتفحص انعكاس الخيار الاستراتيجي الإسرائيلي لمواجهة التحدي على الجبهة الشمالية على ردود حزب الله. وتابعا، استنادا إلى التقارير العلنية، فإن هدف الهجوم الذي وقع في الجولان هو توجيه ضربة قاسية إلى البنية التحتية للإرهاب التي أنشأها حزب الله بالتعاون مع الحرس الثوري الإيراني، والتي كانت في مراحل متقدمة، والقوة التي هوجمت كانت من بين الذين أشرفوا على تنظيم هذه البنية. ونسبت مصادر أجنبية العملية إلى إسرائيل، كما قال عناصر من قوات اليونيفيل إنهم راوا طائرات من دون طيار إسرائيلية تحلق في منطقة الحادث.

وأدت القذائف التي أطلقت ردا على الهجوم من المنطقة السورية في اتجاه هار دوف (مزارع شبعا) إلى رد إسرائيلي استهدف القوات التابعة للجيش السوري التي لا تزال موجودة في هضبة الجولان لكن الرد الأقوى جاء من حزب الله بعد مرور أيام وتمثل بإطلاق عدد من الصواريخ المضادة للدبابات في اتجاه دورية للجيش الإسرائيلي في هار دوف بالقرب من الحدود اللبنانية - الإسرائيلية، ما أدى إلى مقتل جنديين إسرائيليين وجرح سبعة. وعلى الرغم من إصابة الجنود الإسرائيليين، اختارت إسرائيل ضبط النفس، كما أرسل حزب الله رسائل عبر قوات اليونيفيل تقول إنه يعتبر الحادث منتهيا.

ويعكس أسلوب الهجوم على عائلة مغنية، الأب والابن. استراتيجيات إسرائيلية مختلفة في المواجهة ضد تنظيمات إرهابية. هناك أولا الطريقة التي نفذت في هضبة الجولان من خلال الهجوم الجوي العلني تقريبا. ومثل هذا الهجوم يستخدم عندما يجري التعرف على خطر حقيقي يهدد إسرائيل، أو عندما ترغب إسرائيل في تمرير رسالة إلى الطرف الثاني، حتى لو لم تتحمل مسؤوليتها عن الهجوم. الطريقة الثانية هي ضرب البنية التحتية ورمزء الإرهاب بطريقة سرية ومن دون ترك أي بصمات إسرائيلية. وتترك العمليات السرية لإسرائيل ولخصمها هاما ش للإنكار، أو تسمح لهذا الخصم بالامتناع عن الرد، أو الرد بصورة محدودة من أجل الدحؤول دون تصعيد. ويرأي الباحثين فإن المنطق المركزي للحرب السورية هو أنه يتترك هاما شاً للإنكار للطرفين، ويسمح للطرف الثاني بعدم الرد، من دون أن يظهر من جراء ذلك أنه «ضعيف»، وفي الواقع، فقد استغل حزب الله وسورية، وحتى إيران في السنوات الأخيرة، هاما ش الإنكار ولم يردوا بصورة مباشرة على العمليات التي نسبت إلى إسرائيل ضدهم. ومن بين هذه العمليات الهجمات التي وقعت داخل الأراضي السورية لمنع تهريب السلاح المتطور من سورية إلى حزب الله، والتي لم توجد إثباتات واضحة بشأن من هو المسؤول عنها.

وفي مقابل ذلك، فإن عملية الاغتيال المركزة في هضبة الجولان التي نفذت بأسلوب «صاخب»، جعلت من الصعب على حزب الله استغلال هاما ش الإنكار، «فاظطر» إلى الرد من أجل ترميم صورته الراجعة حتى لو أدى هذا الرد إلى المخاطرة بأشاعة المنقعة. لذلك، رز حزب الله بطريقة مختبئها «مشروعة» ويمكن تبريرها، فالهجوم الذي قام به يشبه الهجوم الذي نسب إلى إسرائيل («صاروخ مقابل صاروخ» و«دورية مقابل دورية») وقد جرى تنفيذ الهجوم في منطقة مريحة نسبيا لحزب الله وله مطالب فيها من إسرائيل. لقد أراد الحزب من خلال ردده أن يعبث برسالة مفادها أنه سيرد أيضا في المستقبل على هجمات إسرائيلية تقع داخل أراضي سورية، بما في ذلك الهجوم على عمليات نقل السلاح. ولو كان الحزب اختار ردا أكثر تطرفا في الخارج على سبيل المثال، لكان جوابه برد عنيف وفرض عقوبات ضد من جانب المجتمع الدولي ولا سيما من جانب الدول الأوروبية التي منذ هجوم بورتاس (بلغاريا) نفذ صبرها حياال عملياته وحياال أي عملية إرهابية في أراضيه.

وأكد الباحثان أن من المبكر تفويم انعكاس تأثير العملية التي نفذت في الفترة الأخيرة ضد تأسيس حزب الله بنية تحتية في هضبة الجولان، وما إذا كانت هذه العملية ستسمح لإيران وحزب الله من فتح جبهة نشطة ضد إسرائيل في الجولان، أم أنها ستسرع في إنجاز هذه البنية واستخدامها. كما يمكن فهمه من فتح «معركة استعادة الجولان» التي بدأت في الفترة الأخيرة بمشاركة قوات من حزب الله وقوات القدس في الحرس الثوري الإيراني والجيش السوري، والتي أطلق عليها اسم الأشخاص الـ١٢ الذين أضيوا في الهجوم الإسرائيلي. لكن من المهم الإشارة إلى أنه على الرغم من قرار حزب الله وإسرائيل إنهاء الاشتباك الذي اندلع بينهما في أعقاب الهجوم في الجولان ورد حزب الله عليه، فلا نستطيع الجزم بأن إيران، مع حزب الله أو من دونها، ستدر مستقبلا من أجل تدفيع إسرائيل الثمن كما هدد كبار المسؤولين في الحرس الثوري. في جميع الأحوال، ففي المواجهة مع حزب الله وإيران على الجبهة الشمالية من الأفضل قدر الإمكان استخدام طريقة الحرب السرية التي تحمل توبعا غير واضح تماما وتسمح بهاما ش للمناورة والإنكار للطرفين، مما يقلص من احتمالات التصعيد واشتعال حرب لا يرغب الطرفان بها.

وأضافا: من الواضح أن الحرب العنيفة بين إسرائيل وحزب الله في لبنان وسورية وربما خارج الشرق الأوسط ستتواصل ويمكن أن تتصاعد في السنة الحالية في ضوء محاولات سورية وإيران توسيع منطقة نفوذهما في جنوب سورية وفي هضبة الجولان السورية. وإن إعلان مسؤولين كبار في الحرس الثوري بأن إيران سدر على أي عملية إسرائيلية، يمكن أن يترجم عمليا ليس فقط من خلال تقديم الدعم لعمليات حزب الله بل أيضا من خلال محاولة القيام بهجمات في الخارج، حيث يظهر التنسيق الشامل بين إيران وحزب الله وتحركهما كمحور متكامل.

وختما قائلين: إن هدف إسرائيل في هذه المرحلة وكذلك هدف إيران وحزب الله، إدارة الصراع على النفوذ من دون الانجرار نحو الحرب، لأن «المحور» يتخوف من عملية إسرائيلية ضد نظام الأسد يمكن أن تؤدي إلى سقوطه. علاوة على ذلك، هذا المحور يعتقد أن حربا جديدة بين إسرائيل وحزب الله ستكون مدمرة للبنان ولا سيما بعد نجاح حزب الله في بسط نفوذه على السياسة الخارجية والأمنية للحكومة اللبنانية وترميم صورته بوصفه «الدفاع عن لبنان» من جهة أخرى تتضلل إسرائيل الابتعاد عن الاضطرابات الإقليمية، كما تضمن الامتناع عن الانجرار نحو حرب ضد حزب الله في لبنان. بناء على ذلك، من الأفضل إنشاء آليات ردع ورقابية بمساهمة وسطاء غربيين وعرب، يمكنهم المساعدة في ضبط الردود في حال حدوث هجوم متبادل وتوترات استثنائية، ولجم الانزلاق إلى حرب غير مرغوب بها من الطرفين.

تقرير جديد لمركز «بتسيلم» الإسرائيلي:

«راية سوداء». الدلالات الأخلاقية والقضائية لقصف البيوت السكنية خلال العدوان الأخير على قطاع غزة!

«كان من المحظور تنفيذ هذه السياسة حتى لو كان قباطنة الدولة والجيش يعتقدون بأن تطبيقها سيؤدي إلى وقف إطلاق القذائف

باتجاه البلدات الإسرائيلية، وذلك نظرا للنتائج المتوقعة المرعبة المترتبة عليها ونظرا للراية السوداء التي ترفرف فوقها»!



العدوان على غزة، جرائم تتكشف.

وفي بعض الحالات الأخرى، التي شملها استقصاء «بتسيلم»، أفاد السكان الذين تعرضت بيوتهم للقصف بانهم لم يتلقوا أي تحذير قبل مهاجمة بيوتهم وقصفها، ولذا فهم لم يقدروا. ويسجل تقرير «بتسيلم» هنا أن «المركز لا يستطيع أن يحدد ما إذا كان الجيش قد أطلق تحذيرا للسكان بينما هم لم يفهموه أو لم يوجه تحذيرا كهذا. إطلاقا.

أما الطريقة الثانية التي اعتمدها الجيش الإسرائيلي في تحذير السكان المدنيين فكانت: مطالبة السكان بإخلاء مناطق واسعة، من خلال رمي منشورات مكتوبة من الطائرات. وبالفعل، قام عشرات الآلاف من السكان بإخلاء بيوتهم ومغادرة مناطقهم السكنية في أعقاب تلك المنشورات. ولكن بعض الحالات التي حقق فيها مندوبو «بتسيلم» أظهرت أن عائلات بأكملها قد قتلت جراء مغادرة منازلها وانتقالها. تنفيذًا لتعليمات الجيش الإسرائيلي - إلى مناطق وأحياء أخرى اعتُبرت «أكثر أمانا»!

محاولات إسرائيلية رسمية للتصل من أية مسؤولية

يشير تقرير «بتسيلم» إلى أن الجهات الرسمية الإسرائيلية اتصلت من أية مسؤولية عن الأذى الرهيب الذي لحق بالمواطنين المدنيين خلال الحرب على قِطاع غزة وألقت كامل المسؤولية، في المقابل، على حركة «حماس». فقد قال رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتانياهو، مثلا، إن «الأذرع الأمنية تبذل كل جهودها لتجنب المس بالمواطنين، وإذا ما لحق أي بأناس أبرياء، فذلك لأن «حماس» تختبئ خلف مواطنين فلسطينيين، بسوء نية متعمد!» ويجزم التقرير، على الفور: «هذا ادعاء مرفوض» ثم يضيف، موضحا: «صحيح أن حركة حماس وغيرها من المنظمات المسلحة الناشطة في قطاع غزة لا تتصرف طبقا لأحكام القانون الإنساني الدولي، بل لا يحاولون ذلك حتى، وكما كان مركز «بتسيلم» قد أوضح قبل الحرب، خلاها وبعدها. انتهكت حركة حماس هذه الأحكام، وخاصة ما يتعلق منها بواجب التمييز بين الأهداف المدنية والأهداف العسكرية؛ ليس أن حماس أطلقت قذائفها باتجاه مواطنين إسرائيليين وأهداف إسرائيلية مدنية فقط، بل فعلت ذلك أيضا فيما كان نشاطها يقومون بذلك من قلب مناطق سكنية مدنية، يطلقون النار من مواقع مجاورة لبيوت سكنية؛ يتخفون الأسلحة في بيوت مواطنين مدنيين ويحفرن الأنفاق من تحتها!»

ويواصل التقرير قائلًا: «في هذا الواقع ومعطياته، المسألة المطروحة للبحث هي: ما هي الاستنتاجات التي يجب ويصح لصناع القرار الإسرائيليين استخلاصها... تصريح رئيس الحكومة يوضح أن المسؤولية عن اعتماد تدابير العذر تنوع على الجيش الإسرائيلي وعلى حركة حماس. غير أن هذا التفسير يقصد الرفض المسبق لأي ادعاء ضد إسرائيل ويعني أن ليس ثمة أية قيود على إسرائيل، مطلقًا. فأي رد فعل من جانبها على أي عمل تقوم به «حماس»، مهما كانت نتائجه رهيبه وخطيرة، هو (رد فعل) شرعي ومشروع. ومن نافل القول إن هذا التفسير ليس منطقيًا، ليس معقولا، ليس قانونيا ويُفِرض من أي مضمون القاعدة الأساسية القائلة بأن انتهاك طرف ما أحكام القانون لا يعني الطرف الآخر من واجبه تجاه السكان المدنيين والمنشآت المدنية.»

ويضيف التقرير في توضيح ما ذهب إليه أعلاه فيقول: «محاربة «حماس» تضع تحديات كبيرة وصعبة جدا، حقًا، كيف بالإمكان، في هذه الظروف، التمييز بين أهداف عسكرية مشروعة وبين منشآت وأهداف مدنية؟ كيف بالإمكان تجنب المس بالمواطنين غير المشاركين في القتال، بينما يطلق نشطاء حماس النار على بلدات إسرائيلية من قلب تجمعات سكنية؟»

وفي الإجابة عن هذه التساؤلات، وما تنطوي عليه من تحديات، يخلص تقرير «بتسيلم» إلى القول: «ليس من مهمات منظمة لحقوق الإنسان، مثل «بتسيلم»، عرض خطط عملانية لإدارة القتال في غزة، الحكومة هي التي تتحمل المسؤولية عن استنباط ووضع الطرق والآليات لمواجهة هذه التحديات، من خلال المحافظة على البشر وعلى أحكام القوانين.... لكن الواضح، تماما، أن السياسة التي عرضنا لها في هذا التقرير لا تشكل جوابا شرعيا على هذا التحدي، وحتى لو كان قباطنة الدولة والجيش يعتقدون بأن تطبيق هذه السياسة سيؤدي إلى وقف إطلاق القذائف باتجاه البلدات الإسرائيلية، إلا أنه كان من المحظور تطبيقها. نظرا للنتائج المتوقعة المرعبة المترتبة عليها ونظرا للراية السوداء التي ترفرف فوقها!»

الهدف منها لم يكن سوى التغطية والستر على الدافع الحقيقي من وراء الهدم؛ هوية اصحاب هذه البيوت، ذلك أن الحديث يدور، فعليا، عن عشرات عمليات الهدم العقابية - المحظورة أصلا، بحد ذاتها - التي طالت البيوت على سكانها. ففي غياب معلومات حقيقية وعينية حول مدى «المساهمة الفاعلة» التي يقدمها البيت السكني، فعليا، للعملية العسكرية - الحربية، والفائدة العسكرية الواضحة المتوقعة من الهدم، ليس في حقيقة ملكية الناشط في الذراع العسكرية لحركة «حماس» أو «الجهاد الإسلامي» على هذا البيت ما يكفي مرارا لتحويله إلى هدف عسكري مشروع يُسمح استهدافه والمش به.

ب- تفسير مرن لمصطلح «ضرر عرضي» قانوني
تقضي أحكام القانون الدولي بلزوم تصرف القوات المحاربة وفق مبدأ التناسبية»- الذي يقضي بضرورة / وجوب الامتناع عن تنفيذ أية عملية عسكرية إذا ما كان الضرر الناجم عنها للمواطنين المدنيين غير متناسب مع الفائدة العسكرية المرجوة منها ومبالغا فيه مقارنة بها. ويتحدث هذا المبدأ، بطبيعة الحال، عن استهداف ومهاجمة «هدف عسكري مشروع» فقط، لأنه إذا لم يكن كذلك (هدف عسكري مشروع) يكون الاستهداف غير قانوني ومحظورا، أصلا، بصرف النظر عن «الضرر العرضي» المتوقع وبدون أية علاقة به.

وتقاس تناسبية الاستهداف والهجوم طبقا للتوقعات بشأن الضرر المتوقع حصوله للمواطنين المدنيين مقابل الفائدة العسكرية المرجو تحقيقها من العمل العسكري، وليس طبقا للضرر المتوقع فعليا. ومن هنا، فإن الجواب عن السؤال عما إذا كان الجيش قد تصرف وفقا لمبدأ التناسبية المذكور يتعلق، أساسا، بالمعلومات التي كانت متوفرة لدى الطرف المهاجم، حصريا، ساعة تنفيذ العمل / الهجوم العسكري.

لكن النتائج والمعطيات تثبت أن جميع الأعمال العسكرية التي تم خلالها قصف وهمد مبان سكنية، على سكانها، أسفرت عن مقتل عدد كبير من المواطنين المدنيين الذين لم يشاركو في أية أعمال قتالية. وفي أعقاب مثل هذه الهجمات التي تكررت كثيرا، بما أسفرت عنه من نتائج وخيمة، كان لزاما على صناع القرار، السياسي والعسكري، توقع الضرر الجسيم والخطير الذي ستلحقه هذه الأعمال بالمواطنين المدنيين، ولكن، وعلى الرغم من ذلك، تواصلت هذه الأعمال وتكررت طوال فترة القتال كلها دون أن يحصل أي تغيير في سياسة إطلاق النيران باتجاه البيوت السكنية. وقد رفضت الجهات الرسمية - في داخل الجيش وخارجه، على حد سواء - التطرق إلى هذه المسائل العينية، بل لجأت -بدلا من ذلك - إلى التشبث بالادعاء التعميمي بأن «الجيش يتصرف وفق مبدأ التناسبية»؛ ولكن، طالما بقي الجيش مستمرا في نهج الامتناع عن تقديم أية أدلة تثبت أن الفائدة العسكرية التي كان يتوخى تحقيقها بواسطة تلك العمليات كانت واضحة وجدية، فلا مناص من الاستنتاج بأن هذا المبدأ قد تعرض للانتهاك والخرق بتلك العمليات.

ت - غياب التحذيرات أو تحذيرات غير ناجعة

تنص أحكام القانون الدولي على أن السعي إلى تقليص المس بالمواطنين وتقليل الضرر اللاحق بهم، إلى الحد الأدنى الممكن، يحتم على القوات المشاركة في القتال الحربي توجيه تحذير ناجع إلى المواطنين، قبل شن الهجوم المقرر، «إلا إذا كانت الظروف لا تتيح ذلك»، بغية تمكينهم من حماية أنفسهم. ويشكل هذا الواجب ركنا أساسيا من أركان القانون الإنساني الدولي وليس «معروفا يصنعه الجيش مع السكان».

وقد اعتمد الجيش الإسرائيلي خلال الحرب الأخيرة على قطاع غزة (الجرف الصامد)، تحديدا، طريقتين أساسيتين لتحذير المواطنين: الأولى، توجيه تحذير إلى سكان البيت الذي يتوخى الجيش مهاجمته / قصفه - بواسطة محادثة هاتفية، أو بواسطة إطلاق صاروخ، صغير نسبيا، على سطح البيت. غير أن طريقة التحذير هذه لم تكن ناجعة تماما في كل الحالات، فأحيانا، لم يكن لدى السكان متسع من الوقت يكفي لتمكينهم من إخلاء بيوتهم ومغادرتها، بينما لم يكن من الواضح تماما، في أحيان أخرى، أي البيوت بالضبط هو المنوي استهدافه، وفي حالات أخرى، استطاع السكان الذين تم تحذيرهم مغادرة منازلهم فعلا. لكن القصبة طال بيوتا أخرى مجاورة لم يكن سكانها قد تلقوا أي تحذير، فتضررت هذه وتضرر هؤلاء.

في يوم ٨ تموز ٢٠١٤ بدأت إسرائيل عدوانها الجديد (الأخير، حتى الآن) على قطاع غزة وأهله وأطلقت عليه اسم «عملية الجرف الصامد». ولم ينته هذا العدوان إلا بعد التوصل إلى «اتفاق وقف إطلاق النار» في يوم ٢٦ آب، أي بعد أكثر من ٥٠ يوما من القصف، جوا وبرًا وبحرا، فضلا عن توغل قوات المشاة التابعة للجيش الإسرائيلي في عمق قطاع غزة وهو ما أسفر، في المحصلة النهائية، عن سقوط أكثر من ٢٢٠٠ شهيد فلسطيني، بينهم مئات الأطفال. تدمير (أو: تهديم) نحو ١٨ ألف بيت فلسطيني في القطاع وأكثر من مئة ألف نازح فلسطيني تركهم العدوان من دون مأوى. أما في الجانب الإسرائيلي، فقد قتل، طبقا للإحصائيات الرسمية، خمسة مواطنين إسرائيليين و٦٧ جنديا من جنود الجيش الإسرائيلي.

«سياسة مخطئة من القيادتين السياسية والعسكرية»

هذا العدوان هو موضوع التقرير الجديد الذي أعده وأصدره مركز «بتسيلم - مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في المناطق (المحتلة)» تحت عنوان: «راية سوداء - الأبعاد والدلالات الأخلاقية والقضائية لسياسة قصف البيوت السكنية في قطاع غزة في صيف العام ٢٠١٤». وهو التقرير الذي صدر في أواخر كانون الثاني الأخير، ٢٠١٥.

في اليوم الأول من العدوان، قصف الجيش الإسرائيلي بيت عائلة كوارع في خان يونس. هذا القصف أدى إلى تدمير البناية بالكامل واستشهد تسعة من أبناء العائلة، بينهم خمسة أطفال تتراوح أعمارهم بين سبع سنين و ١٤ سنة؛ «في يوم ١٧/٨/٢٠١٤، في اليوم الأول من جولة القتال الجديدة في قطاع غزة، في ساعات الظهيرة، اتصل مندوب عن الجيش إلى إحدى الشقق في بيت عائلة كوارع في خان يونس وأبلغ السكان بأن الجيش ينوي هدم البيت وبأنه يتوجب عليهم إخلاؤه على الفور. وبعد ذلك بنحو ساعة واحدة، أطلق صاروخ تحذيري أصاب سقف البناية فقام أبناء العائلة بإخلائها. لكن عشرات المواطنين الآخرين من سكان الحي واصلوا التجمهر في الموقع، بل صعد بعضهم إلى سطح البناية بينما كان بعض آخر في مطلع الدرج قاصدين السطح. وإذًا، أطلق صارخ نحو البناية المكونة من ثلاثة طوابق وسبع شقق سكنية - كان أفراد عائلة كوارع الموسعة يسكنون فيها - فانهارت البناية بالكامل.

يبدا التقرير معطياته من هذا العدوان العسكري على بيت عائلة كوارع معتبرا إياه «الأول، فقط، في سلسلة اعتداءات، بلغت العشرات، استهدفت بيوتا سكنية تعرضت للقصف، من الجو ومن البر، فشكلت إحدى السمات المميزة والمرعبة للعدوان الأخير على قطاع غزة، عمليات قصف راح ضحيتها مئات المواطنين - يعادلون أكثر من زرع الفلسطينيين الذين سقطوا خلال القتال - تحكي القصة ذاتها تتكرر مع عائلات فلسطينية عديدة... عائلة، ثم أخرى، وأخرى، ينهار عالمها في لحظة واحدة!»

ويقول التقرير إن «هذه الاعتداءات لم تكن مبادرات فردية قام بها جنود الجيش الإسرائيلي، بل يوازه أو قادته الميدانيون، بصورة شخصية، فردية، بل تجسيدا حيا لسياسة وضعتها وأقرتها القيادات السياسية والعسكرية الأعلى في إسرائيل. وهاتان القيادتان، اللتان وفرتا كامل الدعم على جميع المستويات لعمليات قصف البيوت السكنية، عادتوا وكرتا الادعاء القائل بأنها (هذه الاعتداءات) تتسجم مع أحكام القانون الإنساني الدولي في محاولة واضحة من جانبها للتوصل من أية مسؤولية عن المس بالمواطنين المدنيين العزل، على كل ما يترتب على ذلك».

٧٠ حلة - ٦٠٦ شهداء في داخل منازلهم!

في ختام المسح الذي أجراه مركز «بتسيلم» لإعداد هذا التقرير الجديد، تم اختيار ٧٠ حادثة سقط في كل واحدة منها ثلاثة شهداء، على الأقل، بينما كانوا في داخل منازلهم. وفي المجموع، سقط في هذه الحوادث الـ ٦٠٦٠٧ فلسطينيين، ممن لم يشاركو في أية عمليات قتالية؛ أكثر من ٧٠% منهم كانوا دون سن الثامنة عشرة عاما، فوق سن الستين عاما أو نساء.

ويؤكد التقرير أن «فحص هذه الحالات يبين بوضوح أن الجيش الإسرائيلي تصرف، في بعضها على الأقل، بما يخالف أحكام القانون الإنساني الدولي، بينما نحوم بشوك كبيرة حول الحالات الأخرى منها».

ويضيف التقرير أن البحث الذي أجراه مركز «بتسيلم» كشف عن ثلاثة مسببات أساسية لسقوط هذا العدد الكبير جدا من الشهداء المدنيين:

١- تعريف موسع لمصطلح «الهدف العسكري»

ورد في بيان الناطق الرسمي بلسان الجيش الإسرائيلي إنه «خلال الحملة، تمت مهاجمة ٥٢٢٦ هدفا إرهابيا، من بينها منصات لإطلاق القذائف، مبان استخدمت «نقاطا عسكرية»، «مراكز قيادة وتحكم، مخازن أسلحة ومراكز لإنتاج الوسائل القتالية»، إضافة إلى مؤسسات حكم رسمية «ساندت القتال الحربي»!

خلال الحرب، هاجمت قوات الجيش الإسرائيلي المختلفة عشرات البيوت السكنية التابعة لنشطاء حركتي «حماس» و «الجهاد الإسلامي» التي تم اعتبارها «أهدافا عسكرية مشروعة». وقد حاولت جهات رسمية مختلفة، بضمنها النائب العسكري والناطق بلسان الجيش، الادعاء بأن الحديث يدور عن «بنى تحتية عملانية»، «مراكز قيادة وتحكم» أو «بنى تحتية إرهابية» - وبالفعل، يمكن اعتبار البيوت السكنية التابعة لنشطاء «حماس» أو سواها من التنظيمات الأخرى أهدافا عسكرية مشروعة، غير أن المقياس الذي حدده القانون الإنساني الدولي لكي يتم تصنيف / اعتبار مبنى معين «هدفا عسكريا» هو مقياس مزدوج: أن يساهم (المبنى) «مساهمة فاعلة» في عملية عسكرية وأن يعود المس به بفائدة عسكرية واضحة على الطرف المهاجم.

وخلافا لهذا، لم يصدر عن أية جهة إسرائيلية رسمية أي ادعاء بأن ثمة علاقة بين البنية السكنية التي تم استهدافها ومهاجمتها، من جهة، وبين عمل عسكري حربي، أي كان، تم تنفيذة فيها وفي الموقع. وبدلا من ذلك، اكتفت الجهات الرسمية الإسرائيلية ذاتها بعرض تفاصيل عن ضلوع أصحاب تلك البيوت السكنية في أعمال مختلفة ضد إسرائيل، سواء في الوقت الراهن أو في الماضي، إلى جانب الإشارة إلى أنشطة أخرى أقيمت في تلك الأبنية، قد تتلخص في إجراء محادثة هاتفية أو عقد لقاء - وهي أنشطة يمكن إجراؤها من وفي أي مكان.

التبريرات التي قدمها الناطق بلسان الجيش الإسرائيلي ورئيس النيابة العسكرية لعمليات هدم بيت الناشطين الفلسطينيين غير مقنعة ويبدو أن

